انضمام ليبيا إلى الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: الفرص والتحديات

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

عاماً
شراكة فازدهار

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقةَ العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/CL3.SEP/2023/TP.5

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

انضمام ليبيا إلى الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: الفرص والتحديات

الأمم المتحدة
بيروت

© 2023 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 11-8575 بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

2301438A

الرسائل الأساسية

- يمثل انضمام ليبيا إلى الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فرصة هامة للاستفادة من السوق الأفريقية المتنامية ومن فرص تأسيس سلاسل إنتاجية إقليمية. غير أن عملية الانضمام يجب أن تكون مدروسة، تدريجية، ومتناسقة مع خطط التنمية والتنويع الاقتصادي في ليبيا.

- من شروط نجاح انضمام ليبيا إلى الاتفاق، ضرروة تحديد التزامات تجارية تراعي القطاعات الحساسة والصناعات الناشئة والتي تستوجب الحفاظ على تدابير حمائية كافية لفترة انتقالية كفيلة بتمكين القطاعات المستهدفة من تحسين مردوديتها وقدرتها التنافسية.

- يتطلب الانضمام الى الاتفاق اتخاذ تدابير موازية عبر تصور وتطبيق سياسات اقتصادية قطاعية وكلية تتناسب مع متطلبات المرحلة، خاصةً على مستوى تشجيع الاستثمار والتصدير من خلال تطوير لوجستيات التجارة وتقليص كلفة العمليات الإنتاجية والتجارية للقطاعات الحيوية والمستقبلية لدولة ليبيا.

- من الضروري ألا يكون الانضمام إلى الاتفاق مصدراً لتغيير اتجاه التجارة وبالتالي تقليص التنافسية العالمية للاقتصاد الليبي. لذا، ينصح التقرير بإعداد ملف التزامات ليبيا بموجب هذا الاتفاق بما يتواءم مع الالتزامات في الاتفاقات التجارية التفاضلية الأخرى التي تضم في عضويتها ليبيا. بالاضافة لذلك، من المستحسن أن تكون التعريفات الجمركية على الواردات الليبية من المواد الأولية والنصف مصنعة والمعدات التي ليس لها مثيل محلي ضعيفة أو حتى منعدمة لتفادي ارتفاع التكاليف نتيجة تغيير اتجاه التجارة.

موجز تنفيذى

تمثل اتفاقات التجارة الحرة التزاماً لجميع الأطراف الموقِّعة على إزالة أي عقبات أمام التجارة البينية سواء كانت جمركية أو غير جمركية. وعلى عكس أولى اتفاقات التجارة الحرة التي تَسارَع انتشارها منذ توقيع الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) في عام 1994 في مراكش وإنشاء منظمة التجارة العالمية، ظهرت خلال العقدين الماضيين أشكال أكثر تقدُّماً تُعرَف باتفاقات التجارة الحرة الشاملة والمعمقة. ولا تقتصر هذه الاتفاقات على إلغاء التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية على التجارة في السلع فحسب، بل تشمل تدابير غير تجارية تتعلق مثلاً بالاستثمار والملكية الفكرية وسياسة المنافسة والمشتريات العامة وتنقُّل الأشخاص الطبيعيين والبيئة والتعاون العلمي والتقني والتجارة الإلكترونية. وقد أثبتت التجارب العالمية، مساهمة معظم هذه الاتفاقات في تسهيل تنقُّل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وإن بنسب متفاوتة حسب الالتزامات التجارية والتزام الدول الأطراف بتطبيقها وقدرتها على إجراء إصلاحات محلية لتحرير التجارة وتحسين مناخ الأعمال. وعلى مستوى القارة الأفريقية، أطلقت الدول الأفريقية منذ استقلالها، العديد من مبادرات التكامل الإقليمي فيما بينها ومع باقي دول العالم، منها اتفاقات مفعَّلة وأخرى تنتظر استكمال المفاوضات أو المصادقة عليها. وتُعَدُّ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التي دخلت حيّز التنفيذ في 1 كانون الثاني/يناير 2021، أحد المشاريع الرئيسية لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وأكبر منطقة تجارة حرة في العالم من حيث عدد الدول الأعضاء إذ تضم 54 دولة وثماني مجموعات اقتصادية إقليمية.

ينصّ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة البينية الأفريقية في السلع والتحرير التدريجي للتجارة في الخدمات والتعاون في مجالات الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة وتدابير تيسير التجارة وتسوية المنازعات التجارية في ما يتعلق بالحقوق والواجبات. لكن وبالرغم من المزايا والفرص التي يمكن أن تقدِّمها منطقة التجارة الحرة للبلدان الأعضاء بصفة عامة وليبيا بصفة خاصة، يواجه تحرير وتطوير التجارة البينية للسلع بين الدول الأفريقية معوقات وتحديات عدة قد تعرقل تحقيق الأهداف المرجوة وتتطلب إزالتها عملاً دؤوباً ولا سيّما التنسيق بين الاقتصادات غير المتجانسة وغير المتناغمة التي قد تُضعِف فرص التكامل الاقتصادي بالرغم من تشابه هياكل الإنتاج. وتدني كفاءة البنى التحتية مثل وسائل النقل البحري، والموانئ، والنقل الجوي والبري وغيرها، من أهم معوقات الاستفادة من الاتفاق.

وانضمام ليبيا إلى هذا الاتفاق إيجابي لها وللقارة الأفريقية نظراً للإمكانيات المالية الكبيرة لليبيا، والجهود التي تبذلها لتنويع اقتصادها بعيداً عن النفط والمحروقات عبر العمل على تطوير دور القطاع الخاص، ولتعزيز علاقاتها التجارية مع كل من أفريقيا وأوروبا من خلال شراكات فعّالة وممرات تجارية جديدة. ويتمثل الهدف الأساسي من هذا التقرير في إطلاع واضعي السياسة التجارية الليبيين على التأثير المحتمل على الاقتصاد الوطني لانضمام ليبيا الفعلي إلى الاتفاق ووضع خطة انضمام واقعية وعملية للتعامل مع هذا الاتفاق وتفعيل بنوده، مع التركيز على

الالتزامات الرئيسية للدول الأعضاء بصفة عامة وليبيا بصفة خاصة التي لا بدّ من الوفاء بها بعد التصديق على الاتفاق، ما يتيح بعض الوقت لبلورة سياسات مصاحبة للاتفاق تساعد على تبديد التخوّفات وتعظيم الأرباح.

ويُظْهِرُ التقرير أيضا أن انضمام ليبيا للاتفاق يمثل خياراً استراتيجياً ضرورياً للاستفادة من الفرص المتاحة خاصة في مجالي التصدير والاستثمار. ولكن لا يمكن أن يتم الانضمام في غياب سياسة تجارية وطنية واضحة. فالسياسة التجارية الحالية منفتحة على جميع دول العالم بدون استثناءات ومترابطة مع استراتيجيات التنويع الاقتصادي، ما يتطلب حماية جمركية مناسبة خلال فترة زمنية انتقالية لتسهيل نشأة وتطوّر القطاعات المستهدَفة. ولهذه الأسباب، يوصي هذا التقرير بالانضمام للاتفاق لكن مع تحديد دقيق لقوائم السلع التي سيتم اقصائها من التحرير التجاري في السنوات الأولى، بموازاة سياسة تجارية وطنية واضحة المعالم مع باقي دول العالم من جهة، واستراتيجية التنمية والتنويع الاقتصادي من جهة أخرى.

ومن الخطط الممْكنة لمواجهة هذه التحديات وضع خريطة طريق صناعية من الجانب الليبي لبناء قاعدة تعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص، بطريقة تحدِّد موقع الشركات من القطاعين في النشاطات القَبْلية والنشاطات البَعْدية لكل قطاع، وذلك من أجل تحديد الثغرات في كل سلسلة، والعمل على تعزيزها في إطار سياسات متكاملة وطنياً وأفريقياً وخاصة مع الدول المجاورة؛ والعمل على تطوير شبكة خدماتية قارية قادرة على المرافقة الآمنة للسلع والأموال بين دولة ليبيا والدول الأفريقية مثل البنوك، والوسطاء التجاريون، وشركات النقل والتأمين، والموانئ البحرية والبرية والمطارات؛ وتقديم تسهيلات ملموسة لتشجيع الاستثمارات، وخاصة الأجنبية منها، وتحسين مناخ الأعمال الذي يشمل تطوير لوجستيات التجارة لتعظيم الاستفادة من الفرص التصديرية الجديدة في المنطقة. فمن شأن تخفيض تكاليف التجارة وتسهيل العمليات المرتبطة بها وتقليص مدة المعاملات المتعلقة بالتجارة الخارجية بيوم واحد مثلاً زيادة التجارة الخارجية للدول الأطراف بنسبة تتراوح بين 2 و6 في المائة وذلك وفق مستويات التطوّر الإداري ومرونة العمليات التجارية.

المحتويات

الرسائل الأساسية iii

موجز تنفيذي v

مقدمة 1

1. التقدُّم في المفاوضات المتعلقة بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية 3
   - ألف. الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية 3
   - باء. المفاوضات المتبقية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية 11

2. التكامل التجاري الأفريقي وواقع التجارة في ليبيا 13
   - ألف. مسارات تطوير التكامل التجاري الأفريقي 13
   - باء. السياسة التجارية الليبية الحالية 20
   - جيم. تطوّر هيكل التجارة الخارجية الليبية 22

3. الآثار الاقتصادية الكلية والقطاعية لانضمام دولة ليبيا إلى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية 31
   - ألف. نمذجة مسارات انضمام ليبيا 32
   - باء. مسارات انضمام ليبيا إلى الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية 34
   - جيم. الآثار الاقتصادية للسيناريوهات المطروحة 35

4. الإصلاحات المطلوبة 41
   - ألف. تسريع تحرير التجارة في الخدمات 41
   - باء. تسهيل استقدام اليد العاملة الأفريقية 42
   - جيم. دعم التكامل الاقتصادي الأفريقي عبر تطوير سلاسل الإنتاج الأفريقية 42
   - دال. تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية 43
   - هاء. تسهيل التجارة والخدمات اللوجستية 43
   - واو. تطوير قوانين التنافسية 44
   - زاي. توحيد السياسات التجارية 44
   - حاء. خطوات عملية 44

المرفق 47

قائمة الجداول

الجدول 1. مكونات قطاعات الخدمات المعنيّة بالتحرير في المرحلة الأولى 6
الجدول 2. التزامات الجانب الليبي في حال انضمامه إلى بروتوكول المنافسة 10
الجدول 3. اتفاقات التكامل الاقتصادي الإقليمي في أفريقيا 14
الجدول 4. إلتزامات ليبيا حال المصادقة الرسمية على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والبروتوكولات الملحقة بها 17
الجدول 5. توزيع بنود التعريفة الجمركية عند مستوى HS8 حسب معدل التعريفة الجمركية 20
الجدول 6. توزيع المعايير الليبية حسب مجموعات السلع 21
الجدول 7. تطوّر الواردات الليبية من أفريقيا 23
الجدول 8. تطوّر الصادرات الليبية إلى أفريقيا 24
الجدول 9. تطوّر رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر في ليبيا، 2000-2020 28

قائمة الأشكال

الشكل 1. توزيع الاتفاقات حسب النطاق الجغرافي 13
الشكل 2. توزيع الاتفاقات بين سلع وخدمات 13
الشكل 3. توزيع الاتفاقات الأفريقية حسب النوع 14
الشكل 4. مقارنة بين مستوى متوسط الرسوم الجمركية المطبّقة في نيجيريا وغابون وليبيا 20
الشكل 5. تطوّر التجارة في السلع، 2010-2022 22
الشكل 6. أكبر 10 بلدان مُصدِّرة إلى ليبيا في عام 2021 22
الشكل 7. أكبر 10 بلدان مستورِدة من ليبيا في عام 2021 24
الشكل 8. أهم 10 مجموعات من المنتجات استوردتها ليبيا في عام 2022 25
الشكل 9. أهم 10 مجموعات من المنتجات التي صدَّرتها ليبيا في عام 2022 26
الشكل 10. تطوّر التجارة في الخدمات، 2010-2020 27
الشكل 11. تطوّر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ليبيا، 2000-2021 28
الشكل 12. تطوّر الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من ليبيا،2010-2022 29
الشكل 13. آثار سيناريوهات الانضمام إلى الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الناتج المحلي الإجمالي 36
الشكل 14. آثار سيناريوهات الانضمام إلى الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الصادرات الليبية 37
الشكل 15. آثار سيناريوهات الانضمام إلى الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الواردات الليبية 37
الشكل 16. آثار سيناريوهات الانضمام إلى الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على مستويات بطالة القوى العاملة الماهرة 37
الشكل 17. آثار سيناريوهات الانضمام إلى الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على مستويات بطالة القوى العاملة غير الماهرة 38

الشكل 18. آثار سيناريوهات الانضمام إلى الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 38
الشكل 19. آثار سيناريوهات الانضمام إلى الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على تطوّر مؤشر التنويع الاقتصادي 38

مقدمة

منذ تسعينات القرن العشرين، بدأت القارة الأفريقية تكتسي أهمية استراتيجية متزايدة نتيجة لما تمتلكه من موارد وإمكانات طبيعية أساسية لسلاسل الإنتاج العالمية، علاوة على النمو السكاني السريع الذي أصبح يمثل سوقاً واعدة لمختلف دول العالم، خاصة الدول الصناعية. وأمام هشاشة معظم الاقتصادات الأفريقية وغياب الاستقرار السياسي في العديد منها، برزت فكرة إنشاء تكتلات اقتصادية هدفها الأساسي تحقيق الأمن والسلام في مختلف أنحاء القارة عبر تطوير التكامل التجاري وتفعيل التنسيق الاقتصادي والسياسي. وفي هذا الإطار، اعتُمدت خطة عمل اقتصادية أفريقية هي "خطة لاغوس" في نيسان/أبريل 1985، وذلك خلال أول مؤتمر اقتصادي أفريقي عالي المستوى انعقد في نيجيريا واقترح نواة استراتيجية أفريقية لتسريع النمو الاقتصادي المستدام عبر إرساء أسس التحوّل الهيكلي الاقتصادي والاجتماعي في دول القارة. وقد دُعِمت هذه الاستراتيجية لاحقاً باعتماد معاهدة أبوجا خلال مؤتمر القمة الأفريقية الذي انعقد في أبوجا، نيجيريا في 3 تموز/يوليو 1991. ومن أهم أهداف هذه المعاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية بغية تسريع التكامل الاقتصادي والوحدة النقدية الأفريقية بحلول عام 2028[1].

ومن هذا المنطلق، أُنشِئت العديد من التكتلات أو المجموعات الاقتصادية الإقليمية مثل اتحاد المغرب العربي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وتجمُّع دول الساحل والصحراء، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والهيئة الحكومية للتنمية. وتهدف هذه التكتلات بشكل أساسي إلى تعزيز التبادل التجاري البيني الأفريقي عبر تحرير التجارة البينية والمرور إلى اتحادات جمركية وأسواق مشتركة إقليمية كمرحلة أولى نحو إنشاء السوق الأفريقية المشتركة والمجموعة الاقتصادية الأفريقية والارتقاء بالتجارة البينية الأفريقية من مستوياتها المتدنية التي لم تتجاوز آنذاك 13 في المائة إلى ما لا يقل عن 25 في المائة بعد استكمال تنفيذ هذه الاتفاقات[2]. لكن وبعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على معاهدة أبوجا، لا تزال التجارة البينية القارية ضعيفة لعدة أسباب

---

1 حدّدت معاهدة أبوجا التي دخلت حيّز التنفيذ في 12 أيار/مايو 1994، ست مراحل لتحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية وهي:
المرحلة الأولى (نهاية عام 1999): إنشاء تكتل اقتصادي في المناطق التي لم تدخل في أي تكتل.
المرحلة الثانية (نهاية عام 2007): تقوية التكامل بين الدول الأعضاء وتثبيت التعريفات الجمركية وغير الجمركية.
المرحلة الثالثة (نهاية عام 2017): إنشاء منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي بين التكتلات القائمة.
المرحلة الرابعة (نهاية عام 2019): إنشاء اتحاد جمركي على مستوى القارة، وبالتالي منطقة تجارية حرة شاملة.
المرحلة الخامسة (نهاية عام 2023): إنشاء سوق أفريقية مشتركة على مستوى القارة.
المرحلة السادسة (نهاية عام 2028): إنشاء اتحاد اقتصادي ومالي موحّد على مستوى القارة الأفريقية وعُملة موحّدة وبرلمان موحّد.
https://au.int/en/treaties/treaty-establishing-african-economic-community.

2 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، تعزيز التجارة الأفريقية البينية، مؤتمر الاتحاد الأفريقي، الدورة العادية 18، أديس أبابا، 29-30 كانون الثاني/يناير 2012.

أهمها تركيز جميع الاتفاقات الإقليمية القارية السابقة على رفع القيود الجمركية على التجارة في السلع دون إعطاء الأهمية اللازمة للقيود غير الجمركية والعراقيل الفنية والتجارة في الخدمات وتنقُّل الأشخاص ورؤوس الأموال وسياسات المناسفة.

ولمواجهة بطء التكامل التجاري والاقتصادي الأفريقي، اعتمد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المنعقد في كانون الثاني/يناير 2012 في أديس أبابا، خطة عمل طموحة تهدف الى الإسراع في إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من خلال توسيع الامتيازات التجارية البينية لتشمل كل دول القارة إضافة إلى تطوير الاتفاقات السابقة لتشمل بنوداً جديدة للانتقال من مشاريع تكامل محدودة تقتصر على التجارة في السلع إلى اتفاقات شاملة ومعمقة. وتشمل الخطة سبعة مجالات ذات أولوية هي التجارة، والتسهيلات التجارية، والقدرة الإنتاجية، والبنية التحتية المتعلقة بالتجارة، والتمويل التجاري، والمعلومات التجارية، وتكامل عوامل السوق[3]. وبعد ما يناهز ست سنوات من المفاوضات، تمّ في 21 آذار/مارس 2018 في كيغالي، روندا، التوقيع على اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة الأفريقية من قِبل 54 دولة عضو في الاتحاد الأفريقي[4]. ويُعَدُّ هذا الاتفاق من ركائز تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير 2015، بهدف تحقيق التحوّل الاقتصادي والاجتماعي والتكاملي طويل الأجل للقارة الأفريقية. تتمثل أهم أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية[5] في إنشاء سوق قارية موحّدة للسلع والخدمات مع حرية تنقُّل أصحاب الأعمال ورؤوس الأموال، كمرحلة أساسية نحو إنشاء الاتحاد الجمركي الأفريقي في مرحلة لاحقة.

يتمثل الهدف الأساسي من هذا التقرير في إعلام صانعي السياسة التجارية الليبيين بالتأثير المحتمل على الاقتصاد الوطني لانضمام ليبيا الفعلي إلى الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ووضع خطة انضمام واقعية وعملية حول كيفية التعامل مع هذا الاتفاق وتفعيل بنوده. لذا يعرض التقرير التقدُّم المحرَز في المفاوضات والتنفيذ الفعلي للاتفاق مع الإشارة إلى وضعية ليبيا في المفاوضات والالتزامات عبر تحليل قطاعي لإبراز الفرص والتحديات على الاقتصاد الليبي. والهدف الثاني هو إجراء تقييم كمي لتأثير هذا الانضمام باستخدام نماذج اقتصادية للتقييم القَبْلي تحاكي سيناريو السياسة التجارية الليبية الحالية، وسيناريوهات أخرى للانضمام الى الاتفاق. وستمكن عملية التقييم القَبْلي من قياس آثار هذه السيناريوهات على أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد الليبي بالإضافة الى التغيُّرات المفْكنة في اتجاه ومصدر التجارة الخارجية الليبية. والهدف الثالث تقديم توصيات عملية لتفعيل هذا الاتفاق واقتراح الآليات الضرورية لتعظيم الاستفادة ومواجهة التحديات التي قد تواجهها المالية العامة أو الإغراق التجاري الذي قد يعوق أي سياسة مستقبلية لتنويع مصادر الثروة في ليبيا وتخفيف الاعتماد على القطاع النفطي الذي بات أولوية بالنسبة لليبيا في سياق التحوّلات الاقتصادية العالمية نحو تقليص الاعتماد على الطاقات الأحفورية غير المتجدِّدة لصالح المصادر البديلة المتجدِّدة.

---

3 الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، تعزيز التجارة الأفريقية البينية: المسائل المؤثرة على التجارة الأفريقية البينية – الإجراء المقترح لتعزيز التجارة الأفريقية البينية وإطار التعجيل بإنشاء منطقة تجارة قارية حرة، مؤتمر الاتحاد الأفريقي، الدورة العادية 18، أديس أبابا، 29-30 كانون الثاني/يناير 2012 (ASSEMBLY/AU/2 (XVIII)).

4 الاتحاد الأفريقي، مقرَّر بشأن إطلاق المرحلة التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مؤتمر الاتحاد الأفريقي، الدورة الاستثنائية الثانية عشرة، 7 تموز/يوليو 2019 (EXT/ASSEMBLY/AU/DECL.1 (XII)).

5 https://au-afcfta.org/wp-content/uploads/2022/01/AfCFTA-Agreement-AR.pdf.

1. التقدُّم في المفاوضات المتعلقة بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التي دخلت حيّز التنفيذ الرسمي في 1 كانون الثاني/يناير 2021[6]، هي من المشاريع الرئيسية لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وهي أكبر منطقة تجارة حرة في العالم من حيث عدد الدول الأعضاء إذ تضم 54 دولة وثماني مجموعات اقتصادية إقليمية. مع ذلك لا تمثل الدول الأفريقية سوى 2.8 في المائة من الناتج العالمي الإجمالي لعام 2022 مقارنة بعدد سكان يتجاوز 1.3 مليار مستهلك (16 في المائة من سكان العالم) ما يدل على قدرة شرائية ضعيفة للسكان. ومع ذلك، تبقى الآفاق واعدة في حال تمكنت الدول الأفريقية من تطوير قدراتها الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة عبر تقليص نسب الفقر وزيادة الدخل، كما حصل في العديد من بلدان العالم مثل دول جنوب شرق آسيا وشرق أوروبا.

ومنذ إعلان الاتحاد الأفريقي إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية خلال الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة لمؤتمر رؤساء الدول في كانون الأول/ديسمبر 2020[7]، شرعت الدول الأعضاء التي صادقت على الاتفاق وعددها 46، في تنفيذ مختلف التزاماتها التجارية. وليبيا من الدول الثماني التي لم تُودِع بعد وثائق تصديقها على الاتفاق. وانضمام ليبيا إلى هذا الاتفاق إيجابي لها وللقارة الأفريقية نظراً للإمكانيات المالية الكبيرة لليبيا، والجهود التي تبذلها لتنويع اقتصادها بعيداً عن النفط والمحروقات عبر العمل على تطوير دور القطاع الخاص، ولتعزيز علاقاتها التجارية مع كل من أفريقيا وأوروبا عن طريق شراكات فعّالة وممرات تجارية جديدة. ويقدِّم هذا الفصل أهم نتائج المفاوضات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حتى تاريخ كتابة هذا التقرير مع التركيز على الالتزامات الرئيسية للدول الأعضاء بصفة عامة وليبيا بصفة خاصة التي لا بدّ من الوفاء بها بعد التصديق على الاتفاق، ما يتيح بعض الوقت لبلورة سياسات مصاحبة للاتفاق تساعد على تبديد التخوّفات وتعظيم الأرباح.

ألف. الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

أنشأت معظم الدول الأطراف في الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لجاناً وطنية تتولى التنسيق الداخلي لتنفيذ هذا الاتفاق من خلال مواءمة السياسات الكلية والقطاعية والانتقال السلس والفعّال من القوانين الوطنية إلى أحكام الاتفاق. ويقع الاتفاق في ثلاثة مستويات، تبدأ بالاتفاق الإطار لمنطقة التجارة الحرة نفسها؛ ثم بروتوكولات إضافية؛ بالإضافة الى مرفقات ومبادئ توجيهية وجداول تفصيلية لهذه البروتكولات. وقد دخلت البروتوكولات المتعلقة

6 وقّعت 54 دولة عضواً في الاتحاد الأفريقي على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وأودعت 46 دولة منها حتى شهر نيسان/أبريل 2023، أدوات التصديق الخاصة بها https://au-afcfta.org/about/.

7 البلدان الثمانية التي لم تصدّق بعد على الاتفاق هي: بنن وجنوب السودان والسودان والصومال وليبيا وليبيريا ومدغشقر وموزامبيق.

بالتجارة في السلع، والتجارة في الخدمات، وقواعد وإجراءات تسوية المنازعات حيّز التنفيذ بالتزامن مع إطلاق الاتفاق، وهي أهم نتائج المرحلة الأولى من المفاوضات. أما المرحلة الثانية من المفاوضات، فتناولت البروتوكولات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، والاستثمار، وسياسة المنافسة. ونصّ الاتفاق، لتحقيق أهدافه، على الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعترض التجارة البينية الأفريقية في السلع، والتحرير التدريجي للتجارة في الخدمات، والتعاون في مجالات الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة والمسائل الجمركية وتدابير تيسير التجارة وتسوية المنازعات التجارية فيما يتعلق بالحقوق والواجبات. وقد انتهت المفاوضات الخاصة ببروتوكولات المرحلتين الأولى والثانية واعتمدها مؤتمر الاتحاد الأفريقي، كما دعا الدول إلى الإسراع بالمصادقة عليها حسب قوانينها وإجراءاتها الداخلية. ولا زالت المفاوضات جارية بين الدول الأعضاء بخصوص بروتوكولين إضافيين يتعلقان بالنساء والشباب، وبالتجارة الرقمية.

1. بروتوكول التجارة في السلع

اعتُمد بروتوكول التجارة في السلع في عام 2018 ونصّت مادته الثالثة على الإزالة التدريجية للتعريفات الجمركية وللعوائق غير الجمركية على التجارة في السلع، وتعزيز فاعليّة الإجراءات الجمركية وتيسير التجارة والعبور، وتعزيز التعاون في مجال مواجهة العوائق الفنية أمام التجارة البينية. وبموجب أحكام هذا البروتوكول[8]، تلتزم الدول الأفريقية التي صادقت على الاتفاق بتحرير 90 في المائة من خطوط تعريفتها الجمركية تدريجياً على مدى خمس سنوات. ومراعاةً للظروف الاقتصادية لأقل البلدان نمواً في القارة، تمتد العملية خلال 10 سنوات عوضاً عن 5. كما ينصّ البروتوكول على تحرير التجارة في المنتجات "الحساسة"، والتي تمثل 7 في المائة من بنود التعريفات الجمركية، بالكامل على مدى 13 سنة لأقل البلدان نمواً وعلى مدى 10 سنوات لباقي الدول. أخيراً، استُبعد 3 في المائة من بنود التعريفة الجمركية من التحرير التجاري لجميع الدول الأعضاء. وحتى تاريخ كتابة هذا التقرير، كانت 44 دولة قد قدَّمت جداول الالتزامات الجمركية (القائمة الأولى للسلع والتي تشمل 90 في المائة من خطوط التعريفات الجمركية). وتشمل هذه الدول أعضاء في أربعة اتحادات جمركية هي الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا؛ وجماعة شرق أفريقيا؛ والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، ما يدل على التزامها بتوحيد سياساتها التجارية كما تتطلبه شروط الاتحادات الجمركية.

وبمجرد المصادقة على الاتفاق، سيتعيَّن على دولة ليبيا إعداد التزاماتها المفضَّلة في مجال تحرير البضائع داخل هذه المنطقة وفقاً للقوائم الثلاث للبروتوكول الخاص بالتجارة في السلع وهي: (أ) القائمة الحرة وهي قائمة السلع التي سيجري تحريرها على فترة خمس سنوات والتي تغطي 90 في المائة من خطوط التعريفة الجمركية لدولة ليبيا؛ (ب) قائمة المنتجات الحساسة التي يجب أن تتضمن كحدٍ أقصى 7 في المائة من خطوط التعريفة الجمركية لدولة ليبيا ويجري تفكيك الرسوم الجمركية عليها من بداية السنة السادسة أي من كانون الثاني/يناير 2026 على مدى 10 سنوات؛ (ج) القائمة السلبية للمنتجات التي تقرِّر ليبيا استبعادها من عملية تحرير التجارة البينية الأفريقية وذلك نظراً لحساسيتها وانعكاساتها السلبية على اقتصادها، ويمكن أن تشمل القطاعات الجديدة التي تطمح ليبيا إلى تطويرها في سعيها إلى تنويع مصادر الدخل الوطني.

وعلى الجانب الليبي مراعاة بُعد المعاملة بالمثل في الاتفاق عند تحديد فترات تفكيك الرسوم الجمركية،

8 https://au-afcfta.org/trade-areas/market-access/.

وذلك وفقاً لالتزامات باقي الدول الأطراف في الاتفاق؛ فإذا اختارت مجموعة اقتصادية إقليمية تنتمي إليها دولة ليبيا وتضم من بين أعضائها بلداناً من أقل البلدان نمواً مثل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، تفكيك الرسوم الجمركية للقائمة الحرة على مدى 10 سنوات، فيجوز لدولة ليبيا، على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، التقدُّم بطلب للتفكيك الجمركي على مدى 10 سنوات بدلاً من 5 سنوات. في حين سيتعيَّن عليها تفكيك الرسوم الجمركية على مدى خمس سنوات عندما يتعلق الأمر بالواردات من خارج قائمة أقل البلدان نمواً. وفي كل الحالات، تتطلب استفادة ليبيا من التحرير الجمركي الأفريقي اعتماد شهادة المنشأ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بموجب البروتوكول الخاص بذلك في الاتفاق.

ويتضمن بروتوكول التجارة في السلع بروتوكول قواعد المنشأ، والهدف الأساسي منه هو التأكد من أن معايير تحديد الأهلية للمعاملة التجارية التفضيلية اعتُمدت بطريقة شفافة وواضحة ويمكن التنبؤ بها. وكما هو متعارف عليه عالمياً، أصبحت قواعد المنشأ أهم قيد للواردات من خارج الدول الأعضاء في تجمُّع تجاري معيَّن. وبموجب هذا البروتوكول، يُحدَّد منتَج معيَّن على أنه ذو منشأ خاص بإحدى الدول الأطراف في الاتفاق، سواء تمّ إنتاجه بالكامل في البلد المعني أو خضع لتحويلات جوهرية خارج هذا البلد. أما فيما يتعلق بتراكم المنشأ والمناطق الاقتصادية الخاصة، فيُعتبر بروتوكول قواعد المنشأ المواد الخام والمنتجات شبه المصنَّعة ذات المنشأ من إحدى الدول الأطراف والتي تخضع للتطوير أو المعالجة في دولة أخرى من الدول الأعضاء، سلعاً قارية تتمتَّع بالإعفاءات الجمركية.

والهدف من وضع آليات مشدَّدة لقواعد المنشأ هو تسهيل تنفيذ السياسات الوطنية لتطوير القطاعات الصناعية في أفريقيا، خاصةً مع تطوّر صناعات استراتيجية مثل تكرير النفط والإسمنت. وحالياً، يجذب قطاع السيارات رأس المال الأجنبي المباشر في العديد من الدول الأفريقية، ما يستدعي أيضاً إجراءات حمائية خاصة تجاه دول جنوب شرق آسيا. ويمكن لدولة ليبيا الاستفادة من الفرص التي يتيحها بروتوكول قواعد المنشأ لبناء شراكات صناعية وتجارية مع أهم شركائها التجاريين في أفريقيا بما يتماشى مع الاستراتيجية الليبية للتنويع الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي.

وحتى تاريخه، جرى التفاوض على قواعد المنشأ التي تغطي ما يقارب 90 في المائة من المنتجات في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، في حين لم تُحدَّد بعد قواعد المنشأ المتعلقة بالمنسوجات ومنتجات السيارات. وبشكل عام، يُطبق فعلياً معيار الإنتاج أو الحصول بالكامل على المعادن والنباتات والفواكه والخضروات الطازجة أو حتى الحيوانات الحية. وتعد السلع غير ذات منشأ، في حالة الحصول عليها بشكل غير كامل في دولة عضو أو عندما تتم معالجتها بشكل غير كاف. وتُعَدُّ قواعد المنشأ الخاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من بين العناصر الرئيسية للمفاوضات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق، لأنها تحدِّد مستوى ونوع المعالجة التي يكون المنتَج مؤهلاً من خلالها للاستفادة من الحقوق التفضيلية عند الوصول إلى السوق في إحدى دول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية[9].

9 لمزيد من التفاصيل، يمكن الاطلاع على دليل قواعد المنشأ الذي نشرته أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في تموز/يوليو 2022 https://www.africatradeagreements.tn/ar/node/100.

2. بروتوكول التجارة في الخدمات

ينصّ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات البينية بهدف بناء سوق خدمات أفريقية حرة من جميع القيود التي لا تتوافق مع الاتفاق ومع بروتوكول التجارة في الخدمات. ويتحقَّق التحرير التدريجي عبر تقديم الدول الأطراف التزامات واضحة ومحدَّدة في قائمة تتضمن في مرحلة أولى خمسة قطاعات خدماتية أساسية يليها تحرير قطاعات أخرى في مرحلة ثانية، وهي خدمات الأعمال، وخدمات الاتصالات، والخدمات المالية، والخدمات السياحية، وخدمات النقل، التي تستحوذ على نسب كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي والتصدير والتشغيل في معظم الدول الأفريقية. ويعرض الجدول 1 تفاصيل كل قطاع من ناحية الأنشطة المشمولة.

يَتْبَع تحرير هذه القطاعات جداول التزامات وطنية تحدِّد نطاق وعُمق فتح أسواق الدول الأعضاء أمام وارداتها من هذه الخدمات حسب أربعة أنماط للوصول الى الأسواق، وكذلك المتطلبات المتعلقة بمعاملة مقدمي الخدمات من الدول الأعضاء الأخرى والمواطنين (المعامَلة الوطنية) التي ستقدِّم بموجبها هذه الدول التزاماتها "بشكل إيجابي". وتتمثل الأنماط الأربعة لتوريد الخدمات في التوريد عبر الحدود؛ والاستهلاك في الخارج؛ والوجود التجاري؛ وحضور الأشخاص الطبيعيين. وما زالت بعض الدول الأعضاء بصدد استكمال عروضها حيث تلقت اللجنة الأفريقية المكلَّفة بالتجارة في الخدمات لحينه 48 عرضاً[10] أولياً ومنقحاً. والدول التي لم تقدِّم بعد أي عروض هي إريتريا، وبنن، وبوتسوانا، وبورندي، وجنوب السودان، والسودان، والصومال، وغينيا – بيساو، وليبريا، وليبيا، ومدغشقر، وموزامبيق. وفي هذا الإطار يتعيَّن على الجانب الليبي، بمجرد المصادقة على الاتفاق، تقديم التزاماته في قطاعات الخدمات المشار اليها أعلاه من خلال إعداد جداول التزامات محدَّدة في القطاعات الخمسة حسب الأنماط الأربعة للتجارة في الخدمات. وتُعتبر الخدمات المعنيّة بالتحرير التجاري أساسية في دفع التجارة في السلع والتي يمكن لليبيا الاستفادة منها لتطوير هذه القطاعات في ليبيا وباقي دول القارة باستخدام الإمكانيات المالية المتوفرة، وبالتالي تحويل ليبيا إلى مركز تجاري أساسي يربط بين أفريقيا وأوروبا.

الجدول 1. مكونات قطاعات الخدمات المعنيّة بالتحرير في المرحلة الأولى

خدمات الأعمال	خدمات الاتصالات	الخدمات المالية	الخدمات السياحية	خدمات النقل
• جميع الخدمات المهنية • الحاسوب والخدمات ذات الصلة • خدمات البحث والتطوير • الخدمات العقارية • خدمات الإيجار/التأجير بدون مشغلين • خدمات الأعمال الأخرى	• الخدمات البريدية • خدمات البريد السريع • خدمات الاتصالات • الخدمات السمعية والبصرية • خدمات الاتصالات الأخرى	• جميع الخدمات المتعلقة بالتأمين • الخدمات المصرفية • الخدمات المالية الأخرى	• الفنادق والمطاعم (بما في ذلك خدمات تقديم الطعام) • وكالات السفر وخدمات تنظيم الرحلات السياحية • خدمات الإرشاد السياحي • الخدمات السياحية الأخرى	• النقل البحري • النقل عبر الممرات المائية الداخلية • النقل الجوي • النقل الفضائي • النقل بالسكك الحديدية • النقل البري • النقل عبر خطوط الأنابيب • الخدمات المساعِدة لجميع وسائل النقل • خدمات النقل الأخرى

المصدر: المؤلفون.

10 44 دولة طرف وأربع مجموعات اقتصادية إقليمية.

3. بروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات

كما هو الحال في جميع اتفاقات التجارة الحرة أو التفاضلية، تنشأ العديد من المنازعات التجارية القانونية بين الدول الأطراف حول مدى التزامها بتطبيق الالتزامات التجارية. ومنظمة التجارة العالمية هي المرجع الأساسي لإنشاء هيئات التحكيم التجاري وتسوية المنازعات، كما تشير تجارب أبرز المجموعات التجارية الناجحة في العالم كالاتفاقات التي تربط بين الاتحاد الأوروبي وباقي دول العالم مثلاً. وينصّ البروتوكول الخاص بتسوية المنازعات على إدارة آلية عملية وفقاً للمادة 20 من الاتفاق، مع ضمان الشفافية والإنصاف والقدرة على التنبؤ والاتساق في عملية تسوية المنازعات. وينصّ البروتوكول على إنشاء هيئة استئناف للتعامل مع أي شكوى تنشأ عن أي قرار صادر عن هيئة تسوية المنازعات. وتُعَدُّ هيئة تسوية المنازعات ولجان التحكيم وهيئة الاستئناف للمراجعة من الدرجة الثانية، من أهم المؤسسات لآلية تسوية المنازعات في الاتفاق.

وتتألف هيئة تسوية المنازعات من ممثلين عن جميع الدول الأطراف[11]، حيث تتبنى تقارير اللجان وهيئة الاستئناف وتضمن تنفيذ الأحكام والتوصيات. وهي محكمة الدرجة النهائية حيث تؤيد أو تعدّل أو تعكس النتائج والاستنتاجات القانونية للجنة التحكيم. وبالرغم من الإطار القانوني للهيئة، يبقى التطبيق أهم التحديات وعلى أساسه يمكن الجزم بنجاح الآليات المعتمَدة من عدمه. وتشير التجارب في هذا السياق إلى أهمية إرساء نظام متابعة وتقييم لأعمال هيئة تسوية المنازعات حتى تتمكن الدول الأعضاء من إدخال التغييرات الضرورية في الوقت المناسب لإزالة العوائق وتفعيل عملها، وإلا سيصعُب التأكد من وفاء كل الدول الأعضاء بالتزاماتها.

4. بروتوكول حقوق الملكية الفكرية

حماية حقوق الملكية الفكرية أساسية لبلوغ أهم أهداف إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية عبر تحفيز وتطوير نقل التكنولوجيا ونشرها وبالتالي تسهيل التحوّل الاقتصادي الأفريقي من اقتصاد قائم على الموارد الأولية إلى اقتصاد تقوده المعارف، والمعلومات، والأفكار، والتصنيع. ويعود اهتمام الدول الأفريقية بموضوع الملكية الفكرية إلى خلاف عميق في وجهات النظر بين البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من جهة، والبلدان المتقدِّمة النمو من جهة أخرى، في إطار منظمة التجارة العالمية، بشأن التنوّع البيولوجي والمعارف التقليدية وإصدار البراءات، وهو ما يسمّى "الخلاف الثلاثي". وظلت المجموعة الأفريقية تدعو باستمرار إلى الاعتراف بالأهمية الجوهرية للعلاقة بين الملكية الفكرية من جهة، والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي والموارد الوراثية الأصلية من جهة أخرى. ونظراً لأن أفريقيا تتكون حصراً من بلدان نامية وأقل نمواً، فإن بروتوكول حقوق الملكية الفكرية يتيح لأعضاء الاتحاد الأفريقي فرصة لوضع إطار للملكية الفكرية يلبي احتياجات القارة الأفريقية ويحقّق مصالحها في مجال التنمية.

يعرِّف بروتوكول حقوق الملكية الفكرية[12] جميع الحقوق القانونية التي يمكن أن تقترن بأي نشاط فكري يكون له تعبير أو ناتج ملموس في الميادين الصناعية، والعلمية، والأدبية، والفنية. ويمكن أن

---

11 يتم اختيار أعضاء لجان التحكيم من قائمة إرشادية. تتألف الهيئة من أفراد أكفاء من ذوي الخبرة في القانون والتجارة الدولية والمسائل الأخرى التي يغطيها الاتفاق. تُرشّح كل دولة طرف شخصين إلى القائمة الإرشادية التي تحتفظ بها أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

12 https://au-afcfta.org/trade-areas/intellectual-property-rights-iprs/.

تتخذ الملكية الفكرية عدة أوجه، من بينها حقوق المؤلف والحقوق المرتبطة بها، وبراءات الاختراع والمعلومات السرية (الأسرار التجارية)، والتصميمات الصناعية (التي تُعْرَف أحياناً باسم "براءات اختراع التصميمات")، والعلامات التجارية، والعلامات الجماعية وعلامات التصديق، والمؤشرات الجغرافية، والتراث الثقافي غير المادي، مثل الأفكار والمهارات والمعارف والدراية والمنتجات المصنوعة بالطُرق التقليدية ووصفات الطب التقليدي وعمليات العلاج التقليدي. ومن شأن هذا البروتوكول أن يساعد عدداً كبيراً من الجماعات الأفريقية على الاستفادة من تراثها الثقافي غير المادي، وصون هذا التراث، ومنع الآخرين من الاستحواذ عليه أو إساءة استعماله. كما يساهم هذا البروتوكول في ضمان ألا تشكِّل تدابير حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها حواجز أمام التجارة؛ وتحقيق توازن بين حماية الملكية وحقوق والتزامات أصحاب الحقوق إزاء التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ وتعزيز العلوم والتصنيع والاستثمار والتجارة الرقمية والتكنولوجيا ونقلها؛ وتطوير سلاسل القِيم الإقليمية.

وتتمثل التزامات الجانب الليبي بموجب هذا البروتوكول، في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وفقاً لأحكامه وقوانينه الوطنية مع الاعتراف بضرورة الحفاظ على التوازن بين مصالح أصحاب الحقوق والمستهلكين في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وينصّ البروتوكول في هذا المجال على مراعاة هذا الإنفاذ للقدرة الإدارية والتكنولوجية والمالية للدولة الطرف. ومن الالتزامات الرئيسية أيضاً، أن تضمن الدول الأعضاء السماح باتخاذ إجراءات فعّالة ضد أي عمل من أعمال التعدّي على حقوق الملكية الفكرية. ولا يفرض البروتوكول أي التزام على الدول الأطراف لإنشاء نظام قضائي خاص لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، ويجوز لها استخدام نظامها القضائي العادي للتعامل مع التعدّي على هذه الحقوق.

5. بروتوكول الاستثمار

يولي اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مكانة متميّزة للاستثمار بهدف النهوض بالتنمية الاقتصادية والصناعية وتسهيل استقطاب الاستثمارات. ولتحقيق هذا الهدف، ينصّ بروتوكول الاستثمار على إمكانية تقديم الدول الأعضاء حوافز للاستثمار المستدام (المادة 8) والتي تتمثل في حوافز مالية وضريبية كتأمين الاستثمار، والإعانات أو المنح أو القروض بأسعار ميسَّرة أو تفاضُلية، ومنح تطوير البنية التحتية والخدمات الأخرى ذات الصلة، فضلاً عن العقود التفضيلية، وحوافز موجَّهة نحو التنمية لتشجيع مخططات الأسواق التفضيلية والاستثمارات في قطاعات محدَّدة في القارة الأفريقية، ولا سيّما في القطاعات المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة. كما يسمح البروتوكول بتقديم المساعدات الفنية أو التقنية ونقل التكنولوجيا والبحث والتطوير؛ وضمانات الاستثمار؛ وحوافز للاستثمارات المنخفضة الكربون وحوافز لتشجيع المستثمرين على السلوك التجاري المسؤول. ونصّ البروتوكول على تعيين جهة تنسيق وطنية في كل دولة تحرص على تقديم الدعم للمستثمرين من باقي الدول الأطراف، وتوفير المعلومات ذات الصلة حول الإطار القانوني والسياسي والمؤسسي الذي يحكم الاستثمارات في كل دولة، ولا سيّما في ما يتعلق بالمسائل والإجراءات التنظيمية والممارسات الإدارية والتشريعات المتعلقة بإنشاء الشركات والمشاريع المشتركة؛ والسياسات العامة للاستثمار والمتطلبات والإجراءات والرسوم والضرائب والأتعاب والحوافز المالية والضريبية والمعايير الفنية وتصاريح البناء وتحويلات رأس المال وإجراءات الطعن؛ ومراجعة القرارات المتعلقة بطلبات الترخيص والمواعيد النهائية الإرشادية لمعالجة الطلبات؛ والبرامج والحوافز الحكومية ذات الصلة بالاستثمار. وتضمن الدول الأطراف تعاون جهات التنسيق الوطنية فيما بينها من أجل تنفيذ بنود البروتوكول بالدقة والشفافية والمرونة اللازمة.

وضماناً لمبدأ الشفافية، تلتزم الدول الأطراف حسب المادة 10 بالنشر الإلكتروني أو بوسائل أخرى، في غضون فترة زمنية معقولة، لجميع القوانين واللوائح ذات الصلة التي تتعلق بتفعيل البروتوكول أو تؤثر عليه، بما في ذلك الاتفاقات الدولية والإقليمية ذات الصلة أو التي تؤثر على الاستثمارات الثنائية أو الإقليمية أو الدولية التي تكون الدولة طرفاً فيها؛ وتوفير المعلومات اللازمة عن القوانين والسياسات الوطنية ذات الصلة لتمكين المستثمرين من إجراء عملياتهم؛ والرد في غضون فترة زمنية معقولة، لا تتجاوز ستة أشهر، على أي طلب رسمي من دولة طرف تسعى إلى الحصول على معلومات محدَّدة عن تدابيرها أو عن اتفاقاتها الدولية و/أو الإقليمية المتعلقة بالبروتوكول. ولحماية الاستثمارات الأجنبية والمستثمرين من التمييز، تركز المادة 14 من البروتوكول على مراعاة مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية، كقاعدة رئيسية لعدم التمييز، تحمي المستثمرين والاستثمارات الأجنبية. وفي حالة قيام الدولة المضيفة بنزع ملكية استثماراتهم نتيجة تأميم الاستثمار أو مصادرته المباشرة أو مصادرة غير مباشرة للملكية، يلزم الطرف المضيف، بموجب المادة 19 تعويض المستثمر المتضرِّر تعويضاً عادلاً في غضون فترة زمنية معقولة.

وينصّ البروتوكول على العديد من المبادئ الأخرى التي يتوجب على المستثمرين احترامها ومنها الأخلاق والبيئة ومكافحة الفساد والالتزامات الاجتماعية والسياسية واحترام القانون الدولي المعمول به. ويُلزم البروتوكول المستثمرين باحترام البيئة وحمايتها، واحترام حقوق وكرامة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، ويمنعهم من التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأطراف وفي علاقاتها الدولية أو تقويض استقرارها السياسي والأمني.

وفيما يتعلق بليبيا فيتعيَّن عليها بعد المصادقة على الانضمام لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الالتزام بالإجراءات المتمثلة في مواءمة قوانينها ولوائحها وسياساتها الوطنية مع أحكام هذا البروتوكول، في غضون خمس سنوات من بدء تنفيذه الفعلي، وبالتالي انهاء معاهدات الاستثمار الثنائية القائمة. كما يتعيَّن على الطرف الليبي عدم إبرام معاهدات استثمار ثنائية جديدة مع الدول الأفريقية بعد اعتماد هذا البروتوكول؛ ومراجعة اتفاقات الاستثمار الإقليمية التي اعتمدتها المجموعات الاقتصادية الإقليمية لتحقيق التوافق مع هذا البروتوكول في غضون خمس سنوات بدءاً من تاريخ المصادقة على البروتوكول. وطبقاً للمادة 51، يُعَدُّ هذا البروتوكول جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وبالتالي لا يمكن تعديله بموجب أي بروتوكولات أخرى قد تتعارض معه.

6. بروتوكول المنافسة

المنافسة محركٌ أساسي للنمو الاقتصادي بما أن فوائدها لا تقتصر على المستهلكين، بل تشمل القطاعات الإنتاجية والمؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة التي تواجه عادةً ضعف المنافسة وهيمنة التكتلات والاحتكارات من الشركات الكبرى.
فالمنافسة من أهم شروط حرية ممارسة الأعمال الاقتصادية المختلفة وتنافسها على شكل المنتجات وأسعارها وجودتها. وتتمثل سياسة المنافسة السليمة في المجال التجاري بمقاومة الاحتكار والاقتصاد الريعي عبر ازالة القيود امام جميع المهتمين بالتجارة الخارجية واخضاع الجميع لنفس المقاييس والشروط لترفيع الخيارات أمام المستهلك والمستثمر وبالتالي تحسين الأسعار والجودة مع ضمان التزويد. وهناك ثلاث ممارسات أساسية منافية للمنافسة السليمة هي

الاتفاقات أو التكتلات، والاستغلال التعسفي للأوضاع المهيمنة، وممارسات أسعار البيع بصورة تعسفية. وفي هذا المجال، ينصّ بروتوكول المنافسة على حظر جميع القوانين والممارسات التي يكون الغرض منها أو يمكن أن يترتب عنها عرقلة المنافسة أو منعها أو تحريف سيرها في سوق من الأسواق.

وبالنسبة لالتزامات الجانب الليبي بعد المصادقة على بروتوكول المنافسة، فعليه التقيُّد بالاستراتيجية الرئيسية لخارطة الطريق التي وضعها البروتوكول على مدى 10 سنوات للوصول الى إطار تنافسي قاري متكامل وموحّد حسب إطار زمني محدَّد كما يوضح الجدول 2.

سياسة المنافسة عنصرٌ أساسي لتعزيز التجارة ودعم التصنيع والابتكار والتنمية الاقتصادية المستدامة وتحسين الرفاه في أفريقيا، وعلى هذا الأساس ترمي الدول الأطراف في هذا البروتوكول إلى القضاء على الممارسات التجارية المناهضة للمنافسة والممارسات التقييدية الأخرى التي تشكل عقبة أمام تحقيق سوق أفريقي واحد مدعوم بالتحرير التدريجي للتجارة وكفاءة السوق والنمو الشامل. وعلى هذا الأساس تمّ الاتفاق على محاربة الاتفاقات والممارسات المتفق عليها بين المؤسسات، التي تهدف أو تتسبَّب في إعاقة المنافسة في السوق، أو تقييدها، أو تشويهها، أو عمليات الاندماج، أو الاستحواذ التي من المحتمل أن تعرقل أو تقيِّد أو تشوِّه المنافسة في السوق أو في جزءٍ معتبر منها، أو التي تؤدي إلى إنشاء أو تعزيز هيمنة مؤسسة واحدة أو أكثر في السوق كلها أو في جزء معتبَر منها. وفي هذا الإطار تتواصل المفاوضات في إطار هذا البروتوكول حول مشروع إعداد لائحة بشأن العتبات المناسبة في سوق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لتحديد نسبة الحصة السوقية التي يمكن أن تشير إلى هيمنة. وهناك تضارب في النسب المقترحة من طرف الدول للهيمنة تتراوح بين 30 و40 و45 في المائة.

وتتناول المفاوضات النفوذ الكبير لبعض الشركات والممارسات الاحتكارية والتجارية غير المشروعة التي تحول دون تطوّر وازدهار قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الذي يُعتبر محركاً للنمو ومورداً لفرص العمل في أغلب الدول الأفريقية؛ وكذلك دون تحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

الجدول 2. التزامات الجانب الليبي في حال انضمامه إلى بروتوكول المنافسة

المراحل الرئيسية	الفترة (من بداية تنفيذ أحكام البروتوكول)
وضع اللوائح والمبادئ التوجيهية لدعم تنفيذ بروتوكول المنافسة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية	الثلاث سنوات الأولى
تعزيز قدرة السلطات الوطنية على الإنفاذ الفعّال لقوانين المنافسة	الخمس سنوات الأولى
إنشاء آلية إحالة لدعم التعاون والمواءمة في إنفاذ قوانين المنافسة	الخمس سنوات الأولى
إنشاء هيئة إنفاذ المنافسة (السلطة القارية)	السنة الخامسة
وضع نظام منافسة موحّد ومتكامل في نهاية فترة العشر سنوات	نهاية فترة العشر سنوات

المصدر: المؤلفون استناداً إلى نصّ بروتوكول المنافسة https://au-afcfta.org/.

وفيما يتعلق بوضع اللوائح والمبادئ التوجيهية لدعم تنفيذ بروتوكول المنافسة، طلبت اللجنة المختصة بالمنافسة في اجتماعها الأخير المنعقد في نيسان/أبريل 2023، إعداد اللوائح والمبادئ التوجيهية في المجالات التالية:

- السياسات ذات الصلة، والأُطر التنظيمية والمؤسسية على المستويات الإقليمية، وأفضل الممارسات الدولية في ما يتعلق بالمركز المهيمِن وعتبات الاندماج والاستحواذ في ترتيبات التجارة التفضيلية.
- الحدود المطبقة للمركز المهيمِن وعمليات الدمج والاستحواذ في المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة.
- الاعتبارات الاقتصادية والعملية التنافسية، وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، وكفاءة السوق، والابتكار وتخصيص أو تقاسُم الكفاءات بين سلطات المنافسة على المستويين الوطني والإقليمي.

باء. المفاوضات المتبقية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

1. بروتوكول التجارة الرقمية

يندرج إعداد المشروع الأولي لبروتوكول خاص بالتجارة الرقمية في إطار التطلُّعات المُعلَنة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 والقضايا المتعلقة بالتجارة الرقمية المدرجة في الصكوك ذات الصلة للاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والاتفاقات الدولية. وتنصّ المادة الثانية من مسودة هذا البروتوكول على الأهداف التالية: (أ) تعزيز وتسهيل التجارة الرقمية بين الدول الأطراف؛ (ب) إزالة أو تقليل الحواجز أمام التجارة الرقمية بين الدول الأطراف؛ (ج) وضع قواعد ومبادئ ومعايير مشتركة واضحة ويمكن التنبؤ بها لزيادة شفافية التجارة الرقمية؛ (د) إنشاء بيئة أعمال رقمية عادلة ومنفتحة ويمكن التنبؤ بها بصورة آمنة وجديرة بالثقة للشركات والمستهلكين؛ (هـ) تعزيز التعاون بين الدول الأطراف في القضايا المتعلقة بالتجارة الرقمية؛ (و) إنشاء إطار مؤسسي لتنفيذ وإدارة هذا البروتوكول؛ (ز) تعزيز المعايير المشتركة والمفتوحة لإتاحة إمكانية التشغيل البيني للأُطر والنُّظُم الرقمية العابرة للحدود؛ (ح) تشجيع الاعتماد والاستخدام الموثوق به والآمن والأخلاقي والمسؤول للتكنولوجيات الناشئة لدعم التجارة الرقمية وتعزيزها؛ و(ط) وضع إطار قانوني مشترك للتجارة الرقمية بين الدول الأطراف مع باقي بلدان العالم. كما يراعي مشروع البروتوكول حقّ كل الدول الأعضاء في التنظيم وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك اتخاذ تدابير تتفق مع أغراض ومبادئ التنمية المستدامة، وكذلك مع أهداف السياسات البيئية والصحية والأخلاق العامة والعمل المناخي والسياسة الاجتماعية والاقتصادية ومع المصالح الأمنية الأساسية.

ولتعظيم الاستفادة من هذا البروتوكول حال استكمال التفاوض بشأنه، يتعيَّن على الجانب الليبي تعزيز وتطوير التجارة الرقمية، واعتماد أنظمة قابلة للتشغيل البيني على المستوى الأفريقي، والاعتماد على التوقيعات الإلكترونية، والتنسيق بخصوص شهادات المنشأ التجارية للنُّظُم الرقمية، وتيسير العمليات الجمركية الرقمية وتنسيقها، ومواءمة المعايير، وتسهيل التجارة الرقمية. وتستدعي كل هذه المتطلبات، حتى قبل المصادقة على الاتفاق، الشروع في الإصلاحات اللازمة لتقليل الفجوة الرقمية مع العديد من الدول الأفريقية ومع جميع بلدان العالم من خلال تطوير وتسهيل الاستثمارات ذات الصلة وتغيير القوانين واللوائح المرتبطة بالتشجيع على اعتماد الآليات الرقمية المختلفة والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعمليات التجارية.

2. بروتوكول حقوق النساء والشباب في التجارة

تنصّ المادة الثامنة من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على ضرورة إبرام أي صكوك إضافية، ضمن نطاق اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، تُعتبَر ضرورية لتعزيز أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتشكل فور اعتمادها، جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق. وعلى هذا الأساس، أوصت الدورة الخامسة والثلاثون لمؤتمر الاتحاد الأفريقي التي عُقدت يومي 5 و6 شباط/فبراير 2022 في أديس أبابا، بتوسيع الشمولية في عمل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وقرَّرت إدراج بروتوكول حقوق النساء والشباب في التجارة في اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

تقوم اللجنة المعنيّة بهذا الموضوع بتأطير التفاوض حالياً من أجل وضع إطار قانوني يوجِّه الدول الأطراف في معالجة القيود التي تواجهها النساء والشباب في التجارة وخاصة عبر الحدود. وعَقدت اللجنة اجتماعها الرابع في أكرا في الفترة 25-28 نيسان/أبريل 2023، للنظر في المسودة الأولى من مشروع بروتوكول حقوق النساء والشباب في التجارة. وقد أوصى هذا الاجتماع بأن تركِّز الأحكام المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة والتجارة الرقمية على معالجة التحديات التي تواجهها النساء والشباب في التجارة، والتي ينبغي مواءمتها مع بروتوكول حقوق الملكية الفكرية، وبروتوكول المنافسة، وبروتوكول التجارة الرقمية.

2. التكامل التجاري الأفريقي وواقع التجارة في ليبيا

ألف. مسارات تطوير التكامل التجاري الأفريقي

يُعرَّف أي اتفاق تجارة حرة على أنه التزام الأطراف الموقِّعة بإزالة أي عقبات أمام التجارة البينية سواء كانت جمركية أو غير جمركية. ويُعتبر الاتحاد الأوروبي من أنجح التجارب العالمية في الاندماج والتكامل التجاري عبر اعتماد اتحاد جمركي أوروبي وتوحيد السياسات التجارية الوطنية. ومنذ استكمال جولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية في عام 1994، انتشرت اتفاقات التجارة الحرة في جميع أنحاء العالم لكن معظمها ركّز على التعريفات الجمركية وعلى التجارة في السلع. وأمام ضعف الأرباح الاقتصادية من تنفيذ الاتفاقات التجارية في التسعينات، ظهرت منذ عقدين أشكال أكثر تقدُّماً هي "اتفاقات التجارة الحرة زائد" أو اتفاقات التجارة الحرة الشاملة والمعمقة، التي تذهب إلى ما هو أبعد من مجرد إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات والحواجز التجارية الأخرى لتشمل التدابير غير التجارية مثل الاستثمار، والملكية الفكرية، وسياسة المنافسة، والمشتريات العامة، وتنقُّل الأشخاص الطبيعيين، والبيئة، والتعاون العلمي والتقني، والتجارة الإلكترونية. وقد أثبتت التجارب العالمية، أن معظم هذه الاتفاقات ساهمت في تسهيل تنقُّل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء لكن بنسب متفاوتة حسب الالتزامات التجارية ولا سيّما مدى التزام الدول الأطراف بتطبيقها. ومن التجارب الناجحة مجموعات تجارية ساهمت في تعزيز المنافسة بين الدول الأعضاء فيها وزيادة نسبة التجارة البينية مقارنة بمجمل تجارتها الخارجية. وقد أطلقت البلدان الأفريقية منذ استقلالها، العديد من مبادرات التكامل الإقليمي فيما بينها ومع باقي بلدان العالم، شملت اتف اقات مفعّلة وأخرى تنتظر استكمال المفاوضات أو المصادقة عليها من طرف مجالس النواب المعنيّة.

الشكل 1. توزيع الاتفاقات حسب النطاق الجغرافي

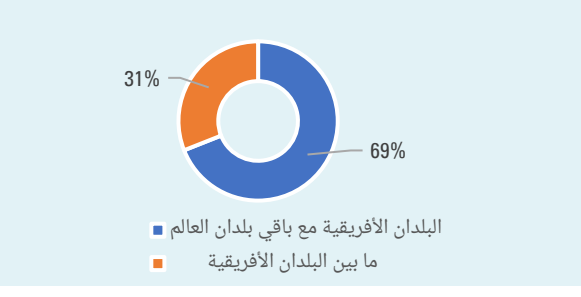

المصدر: http://journals.openedition.org/interventionseconomiques/2815. اطّلع عليه في 27 أيار/مايو 2023.

الشكل 2. توزيع الاتفاقات بين سلع وخدمات

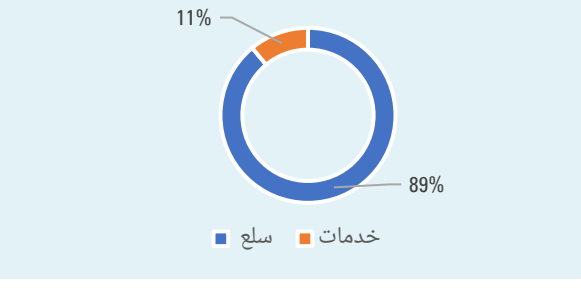

المصدر: http://journals.openedition.org/interventionseconomiques/2815. اطّلع عليه في 27 أيار/مايو 2023.

ويبيِّن الشكل 1 توزيع الاتفاقات التجارية الأفريقية حسب النطاق الجغرافي والشكل 2 توزُّعها بين سلع وخدمات. ويعرض الشكل 3 أهم الاتفاقات التجارية الأفريقية التي تتنوّع بين اتفاقات ثنائية، وإقليمية، وأقاليمية، وتشير إلى مسار صحيح في تصوّر ودفع التكامل التجاري الأفريقي انطلاقاً من اتفاقات مصغرة للتوسُّع تدريجياً إلى اتفاق للتجارة الحرة القارية الأفريقية يتوِّج هذا المسار ولكن يطرح تحدياً جديداً يتمثل في الوصول الى اتفاقات ملموسة وشاملة قادرة على النهوض بالتنمية على مستوى القارة.

الشكل 3. توزيع الاتفاقات الأفريقية حسب النوع

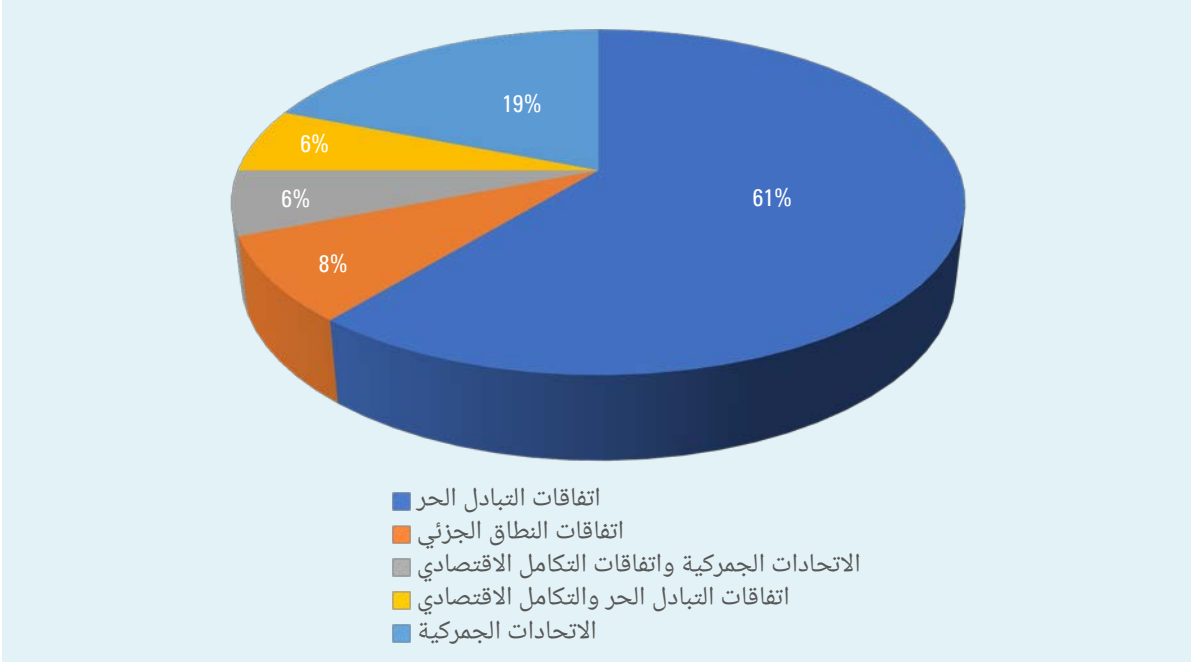

المصدر: http://journals.openedition.org/interventionseconomiques/2815. اطّلع عليه في 27 أيار/مايو 2023.

الجدول 3. اتفاقات التكامل الاقتصادي الإقليمي في أفريقيا

المجموعة الاقتصادية الإقليمية	نوع التكامل	نطاق التكامل	تاريخ النفاذ النظري	التغطية الجغرافية	التطبيق
اتحاد المغرب العربي	-	حرية حركة السلع والخدمات والاستثمار	17 شباط/فبراير 1989	تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب، موريتانيا	لم يطبَّق فعلياً
السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)	اتفاق تجارة حرة	السلع والخدمات والاستثمار والهجرة	8 كانون الأول/ديسمبر 1994	إثيوبيا، إريتريا، إسواتيني، أوغندا، بوروندي، تونس، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، رواندا،	سوق مشترك

المجموعة الاقتصادية الإقليمية	نوع التكامل	نطاق التكامل	تاريخ النفاذ النظري	التغطية الجغرافية	التطبيق
				زامبيا، زمبابوي، السودان، سيشيل، الصومال، كينيا، ليبيا، مدغشقر، مصر، ملاوي، موريشيوس	
تجمُّع دول الساحل والصحراء	منطقة تجارة حرة	السلع والخدمات والاستثمار والهجرة	4 شباط/فبراير 1998	إريتريا، بنن، تشاد، توغو، تونس، بوركينا فاسو، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جيبوتي، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، السودان، سيراليون، الصومال، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا – بيساو، كابو فيردي، كوت ديفوار، كينيا، ليبريا، ليبيا، مالي، مصر، المغرب، موريتانيا، النيجر، نيجيريا	منطقة تجارة حرة وتكامل في بعض القطاعات
المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا	منطقة تجارة حرة	السلع والخدمات والاستثمار والهجرة	1 تموز/يوليو 2007	أنغولا، بوروندي، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، غابون، غينيا الاستوائية، الكاميرون، الكونغو	اتحاد اقتصادي متكامل
الهيئة الحكومية للتنمية	منطقة تجارة حرة	السلع والخدمات والاستثمار والهجرة	25 تشرين الثاني/نوفمبر 1996	إريتريا، إثيوبيا، أوغندا، جنوب السودان، جيبوتي، السودان، الصومال، كينيا	اتحاد اقتصادي
الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	منطقة تجارة حرة	السلع والخدمات والاستثمار والهجرة	1 أيلول/سبتمبر 2000	إسواتيني، أنغولا، بوتسوانا، جمهورية	اتحاد اقتصادي متكامل

المجموعة الاقتصادية الإقليمية	نوع التكامل	نطاق التكامل	تاريخ النفاذ النظري	التغطية الجغرافية	التطبيق
				تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، زامبيا، زمبابوي، ليسوتو، ملاوي، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا	
الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا	اتحاد جمركي	السلع والخدمات والاستثمار والهجرة	24 حزيران/يونيو 1999	تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، غابون، غينيا الاستوائية، الكاميرون، الكونغو	اتحاد اقتصادي متكامل
جماعة شرق أفريقيا	وحدة جمركية	السلع والخدمات والاستثمار والهجرة	7 تموز/يوليو 2000	أوغندا، بوروندي، جمهورية تنزانيا المتحدة، رواندا، كينيا	اتحاد اقتصادي متكامل
الاتحاد الجمركى للجنوب الأفريقي	وحدة جمركية	السلع والخدمات والاستثمار والهجرة	15 تموز/يوليو 2004	إسواتيني، بوتسوانا، جنوب أفريقيا، ليسوتو، ناميبيا،	اتحاد جمركي
الاتحاد الاقتصادى والنقدى لغرب أفريقيا	اتحاد جمركي	مواءمة القانون التجاري، تقارب سياسات الاقتصاد الكلي	10 كانون الثاني/يناير 1994	بنن، بوركينا فاسو، توغو، غينيا - بيساو، السنغال، كوت ديفوار، مالي، النيجر	اتحاد الجمركي
منطقة التجارة الحرة الثلاثية: الكوميسا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقى، وجماعة شرق أفريقيا		السلع والخدمات والاستثمار والهجرة	أيار/مايو 2012	إثيوبيا، إريتريا، إسواتيني، أنغولا، أوغندا، بوروندي، جزر القمر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، رواندا، زامبيا، زمبابوي، السودان، سيشيل، الصومال، كينيا، مدغشقر، مصر، ملاوي، موريشيوس، ناميبيا	اتحاد جمركي

المصدر: https://www.cairn.info/revue-techniques-financieres-et-developpement-2013-2.htm.

وتشترك التجارب السابقة للتكامل الاقتصادي والتجاري في أفريقيا وباقي دول العالم في بعض الأساسيات أو الاستنتاجات لشروط نجاحها، يمكن توزيعها ضمن ثلاثة شروط أو مبادئ أساسية. أولاً، دفع التكامل عبر البنى التحتية الإقليمية من خلال مشاريع إقليمية لتطوير الطرقات والموانئ والمطارات وسكك الحديد والطاقة والتكنولوجيا، وما يلزمها من آليات تطوير وتمويل ومتابعة. ثانياً، دفع التكامل عبر الإنتاج من خلال اتخاذ تدابير كفيلة بإنشاء سلاسل إنتاج إقليمية وتطويرها واعتماد قواعد منشأ تناسب هيكل الاقتصادات الأفريقية وحاجتها المستمرة للتطوير عبر شراكات مع باقي بلدان العالم. كما يمكن دفع هذا التكامل باتخاذ إجراءات كفيلة بالتحرير الكلي والسريع لمدخلات الإنتاج الأفريقية الخام وشبه المصنَّعة، ما يشجع تدفق الاستثمارات الخارجية والإقليمية في هذه القطاعات للاستفادة من تعاظم حجم السوق الأفريقية. ثالثاً، التكامل المالي والتقارب في السياسات الاقتصادية الكلية التي تشمل سياسات تنقُّل رؤوس الأموال وتفادي المنافسة بأسعار الصرف وأسعار الفائدة وسياسات الدعم والضرائب، التي تجعل الدول الأغنى أكثر جاذبية للاستثمارات فيمكنها زيادة قدراتها الإنتاجية والتصديرية نحو السوق الأفريقية على حساب باقي الدول الأطراف خاصة الفقيرة منها.

وبمجرد المصادقة على الاتفاق، تلتزم ليبيا قانونياً بالشروع في تنفيذ جميع بنود الاتفاق والبروتوكولات المرتبطة به حسب الجدول الزمني الذي اعتمدته الدول الأعضاء. كما تلتزم ليبيا باعتماد المعايير والقوانين الخاصة بالاتفاق وإزالة أو إلغاء جميع القوانين والتدابير التي تتعارض معها. ويعرض الجدول 4 أهم البروتوكولات التي تلتزم ليبيا بتنفيذها حال المصادقة على الاتفاق، بالإضافة إلى بروتوكولات أخرى لم تستكمل بعد المفاوضات بشأنها.

الجدول 4. إلتزامات ليبيا حال المصادقة الرسمية على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والبروتوكولات الملحقة بها

البروتوكول	الالتزام	المدة الزمنية
الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية	المصادقة على الاتفاق	• حسب القواعد القانونية المتبَّعة في دولة ليبيا • ايداع أدوات المصادقة لدى الاتحاد الأفريقي
بروتوكول التجارة في السلع	• إعداد دولة ليبيا التزاماتها في مجال تحرير البضائع داخل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بعد المصادقة، وفقاً لثلاث قوائم من المنتجات: o القائمة الحرة أو التي سيتم رفع الحماية الجمركية عنها مع باقي دول أفريقيا: يجب أن تغطي 90 في المائة من خطوط التعريفة الجمركية لدولة ليبيا. ويتم تفكيك الرسوم الجمركية على مدى خمس سنوات. o قائمة المنتجات الحساسة: يجب أن تتضمن كحد أقصى نسبة 7 في المائة من خطوط التعريفة الجمركية لدولة ليبيا. ويجري تفكيك الرسوم الجمركية على هذه القائمة من بداية السنة السادسة أي من كانون الثاني/يناير 2026، على مدى 10 سنوات.	بمجرد المصادقة على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

البروتوكول	الالتزام	المدة الزمنية
	o القائمة السلبية التي ستُستبعد من التفكيك الجمركي: تشمل المنتجات التي تقرر ليبيا استبعادها من عملية تحرير التجارة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتي تتضمن عادةً قطاعات زراعية أو صناعات استراتيجية وحيوية. • مراعاة بُعد المعاملة بالمثل عند تحديد فترات تفكيك الرسوم الجمركية وفقاً لالتزامات باقي الدول الأطراف في الاتفاق.	
الإجراءات الجمركية	على سلطات الجمارك الليبية: • مواءمة إجراءاتها وقوانينها الجمركية مع المعايير والتوصيات في الاتفاق لتسهيل ومتابعة التخفيضات والإعفاءات الجمركية المقرّرة على التجارة البينية الأفريقية. • اعتماد شهادة المنشأ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لوضعها رهن إشارة أي مصدر ليبي يرغب في الاستفادة من الاتفاق ويثبت استيفاء معايير المنشأ على النحو المعتمَد في هذا الصدد، والاستعداد للتعامل مع شهادات المنشأ من الموردين الليبيين للسلع ذات المنشأ الأفريقي عبر تطوير آليات رقمية للرقابة والتثبت.	
بروتوكول التجارة فى الخدمات	• إعداد عروض التزامات ليبيا في مجال تحرير التجارة في الخدمات بشكل تدريجي والتي تغطي في مرحلة أولى خمسة قطاعات ذات أولوية، هي: خدمات الأعمال، وخدمات الاتصالات، والخدمات المالية، والخدمات السياحية، وخدمات النقل. • تتضمن العروض التزامات واضحة ودقيقة تشمل الأنماط الأربعة للتجارة في الخدمات وهي: العرض عبر الحدود (النمط 1)، الاستهلاك في الخارج (النمط 2)، الوجود التجاري (النمط 3)، وجود الأشخاص الطبيعيين (النمط 4). • يغطي إطار المفاوضات بشأن التجارة في الخدمات لاحقاً جميع القطاعات الخدماتية وجميع أنماط التوريد المحدَّدة بموجب الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات ما يتطلب من ليبيا الشروع، بصفة مسبقة، في إعداد التزاماتها الممكنة والتي ستكون موضوع مفاوضات إضافية لاحقة.	بمجرد المصادقة على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية
بروتوكول حقوق الملكية الفكرية	كباقي الدول الأطراف، بمجرد المصادقة على الاتفاق، تصبح دولة ليبيا مُلزمة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية حسب بنود البروتوكول الخاص بها مع بعض المرونة في التطبيق والتي تشمل ضرورة الحفاظ على التوازن بين مصالح أصحاب الحقوق والمستهلكين في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، والقدرة الإدارية والتكنولوجية والمالية للدولة الطرف. ومن الالتزامات الرئيسية لليبيا، ضمان توفر إجراءات الإنفاذ بموجب قوانينها الوطنية للسماح باتخاذ إجراءات فعّالة ضد أي ممارسة سلبية على حقوق الملكية الفكرية.	بمجرد المصادقة على البروتوكول

البروتوكول	الالتزام	المدة الزمنية
بروتوكول الاستثمار	• تلتزم دولة ليبيا بتعيين جهة تنسيق وطنية تحرص على تقديم الدعم للمستثمرين من باقي الدول الأعضاء، وتوفير المعلومات بشأن الإطار القانوني والسياسي والمؤسسي الذي يحكم الاستثمارات، ولا سيّما في ما يتعلق بالمسائل والإجراءات التنظيمية والممارسات الإدارية والتشريعات المتعلقة بإنشاء الشركات والمشاريع المشتركة أو سياسات الاستثمار العام الأخرى؛ والمتطلبات والإجراءات والرسوم والضرائب والأتعاب والحوافز المالية والضريبية والمعايير الفنية وتصاريح البناء وتحويلات رأس المال وإجراءات الطعن أو مراجعة القرارات المتعلقة بطلبات الترخيص والمواعيد النهائية الإرشادية لمعالجة الطلبات؛ والبرامج والحوافز الحكومية ذات الصلة بالاستثمار. وتضمن الدول الأطراف تعاون جهات التنسيق الوطنية فيما بينها من أجل تنفيذ وظائف هذا البروتوكول. • تلتزم ليبيا، وفق المادة 10، بالنشر الإلكتروني أو بوسائل أخرى، في غضون فترة زمنية معقولة، لجميع القوانين واللوائح ذات الصلة التي تتعلق بتشغيل البروتوكول أو تؤثر على حسن تنفيذه.	بمجرد المصادقة على البروتوكول
بروتوكول المنافسة	تلتزم ليبيا بالشروع الفوري حال المصادقة على الاتفاق في تطبيق البروتوكول المتعلق بالمنافسة خاصة على المستويات التالية: • حظر جميع الاتفاقات التي يكون الغرض منها أو يمكن أن يترتب عنها عرقلة المنافسة أو منعها أو تحريف سيرها في أحد الأسواق. • التنسيق بين أنظمة المنافسة على الصعيد الوطني والقاري في أفريقيا. • تعزيز الحياد التنافسي وحماية المستهلك من الممارسات التجارية غير العادلة. • الالتزام بالجدول الزمني للإصلاحات. • متابعة المفاوضات الجارية حالياً في إطار هذا البروتوكول على مستوى اللوائح الخاصة بآليات تحديد المركز المهيمن في السوق وإجراءات هيئة المنافسة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.	بمجرد المصادقة على البروتوكول
مشروع بروتوكول حول النساء والشباب	لم تستكمل المفاوضات بشأنه.	-
مشروع بروتوكول حول التجارة الرقمية	لم تستكمل المفاوضات بشأنه.	-

المصدر: المؤلفون.

باء. السياسة التجارية الليبية الحالية

تتكون التعرفة الجمركية الليبية حالياً من 96 فصلاً من النظام المنسق للتعريفة الجمركية (HS) وتشمل 6,021 خطاً تعريفياً مكوّناً من 8 أرقام (HS8) وتنصّ على 4 حصص تعريفية كالتالي:

- المنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية.
- المنتجات المحظورة الاستيراد: المتكونة من قيود مرتبطة بشكل أساسي بالممارسات الدينية وتخص استيراد الخنازير ومنتجاتها المشتقة أو حتى المشروبات الكحولية.
- الحصة الجمركية بنسبة 5 في المائة.
- الحصة الجمركية بنسبة 10 في المائة.
- الحصة الجمركية بنسبة 30 في المائة.

وبحسب الجدول رقم 5 حول توزيع بنود التعريفة الجمركية الليبية، يتضح أن عدد البنود الجمركية على المستوى HS8 لتصنيف السلع الخاضعة لتعريفات جمركية أقل من 5 في المائة تصل إلى 5,825 بنداً أي 96.8 في المائة من إجمالي البنود. أما البنود التي تخضع إلى تعريفات جمركية تتجاوز 5 في المائة فتمثل فقط 3.2 في المائة من إجمالي البنود والتي تم وضعها لأهداف أمنية ودينية بالأساس.

وبصفة عامة، يبلغ متوسط الرسوم الجمركية المطبَّقة في ليبيا على مستوى الدولة الأوْلَى بالرعاية 4.44 في المائة، مع العلم أن ليبيا ليست عضواً في منظمة التجارة العالمية. ويُعتبر هذا المتوسط ضعيفاً حتى بالمقارنة مع دول أفريقية نفطية أخرى مثل نيجيريا وغابون حيث متوسط تعريفة الدولة الأوْلَى بالرعاية المطبَّقة أعلى بنحو ثلاثة أضعاف مما هو عليه في ليبيا.

الجدول 5. توزيع بنود التعريفة الجمركية عند مستوى HS8 حسب معدل التعريفة الجمركية

حصص التعريفة الجمركية	0 في المائة	5 في المائة	10 في المائة	30 في المائة	محظور	المجموع
عدد الخطوط التعريفية	1,063	4,762	58	77	61	6,021
الحصة (بالنسبة المئوية)	17.66	79.09	0.96	1.28	1.01	100.00

المصدر: حسابات المؤلف استناداً إلى التعريفة الجمركية الليبية نسخة 2022 المحصل عليها من مصادر الجهات الرسمية الليبية.

الشكل 4. مقارنة بين مستوى متوسط الرسوم الجمركية المطبّقة في نيجيريا وغابون وليبيا

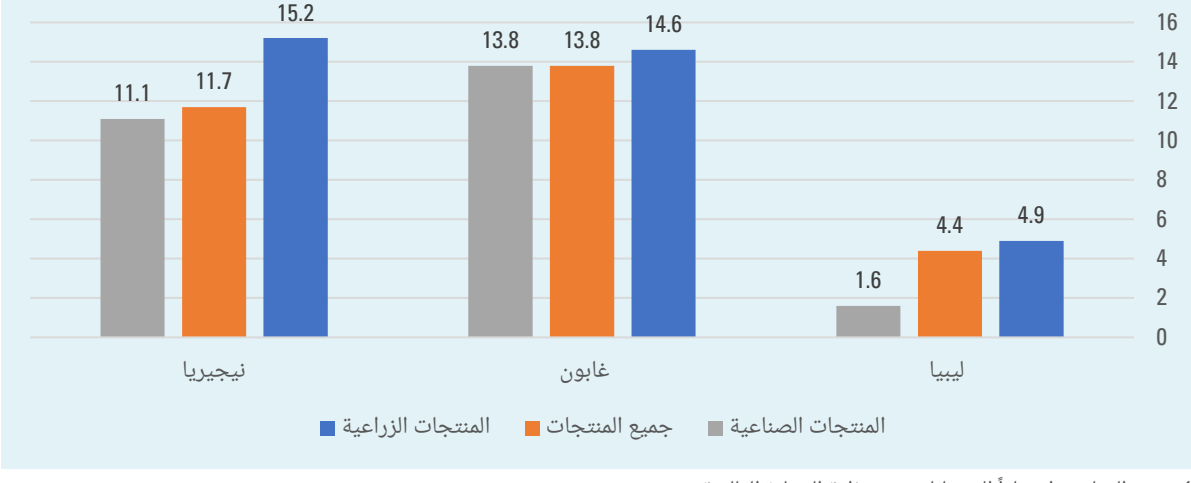

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من منظمة التجارة العالمية.

الجدول 6. توزيع المعايير الليبية حسب مجموعات السلع

المجالات	عدد المواصفات الليبية	المجالات	عدد المواصفات الليبية
الحديد والفولاذ	16	الأثاث واللوازم المدرسية	4
الإطارات ومنتجات المطاط	15	الصناعات الغذائية	192
الصناعات الكهربائية والإلكترونية	5	الصناعات	163
الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية	163	البيئة	12
ضمان الجودة	1	الصناعات الجلدية	16
صناعات الزجاج والسيراميك	6	الصناعات التعدينية	50
صناعات مواد البناء	50	الصناعات النسيجية	103
معالجة مياه الصرف الصحي	3	السماد	13
الصناعات البترولية	43	المَرْكبَات على الطُرق الوعرة	11
وحدات وأجهزة القياس والمعايير	29	الأجهزة والآلات	7
النقل البحرى والوسائل ذات الصلة	1	الورق	2
خطوط الإرشاد	14		

المصدر: المؤلفون استناداً إلى مصادر من الجهات الرسمية الليبية: دليل المواصفات الليبية 1434هـ – 2013م.

وفيما يتعلق بالتدابير الفنية والقيود غير الجمركية، تتكون نسخة 2013 من الدليل الليبي للمعايير الطوعية التي اعتمدتها دولة ليبيا منذ عام 1971، ما يقارب 920 معياراً فنياً؛ وللمقارنة، تعتمد تونس أكثر من 17,500 معيار اعتباراً من أيار/مايو 2023، ما يقارب عدد المعايير المطبَّقة في المغرب. ويُظْهِر الجدول 6 توزيع المعايير أو المواصفات الليبية حسب مجموعات السلع.

وبموجب أمر صدر في عام 2015 عن المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية، اعتُمد 146 معياراً جديداً للمواصفات ضمن فئتين، تشمل الأولى 85 معياراً في الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والبترولية ومواد البناء؛ والثانية 61 معياراً في الصناعات الغذائية. كما اعتمد المركز 96 معياراً اضافياً للمواصفات في نهاية عام 2020. وتهدف هذه المعايير والمواصفات إلى حماية المستهلك؛ والوصول إلى المنافسة العادلة بين الفاعلين الاقتصاديين، بما في ذلك بين المستوردِين والمصنعِين المحليين؛ وحماية للسوق الليبي من المنتجات التي لا تتوافق مع هذه المواصفات.

جيم. تطوّر هيكل التجارة الخارجية الليبية

1. التجارة في السلع

على مدى آخر 13 عاماً، شهِدت التجارة الخارجية الليبية حالة من عدم الاستقرار. وبصفة عامة، يتسم الميزان التجاري السلعي لليبيا بفائض كبير سجل 21.9 مليار دولار في عام 2022، وبنسبة تغطية لواردات السلع تتجاوز 47.8 في المائة، بعد العجز الذي سجله الميزان التجاري خلال عامي 2015 (-1.1 مليار دولار) و2016 (-0.3 مليار دولار) وأثناء جائحة كوفيد-19 في عام 2020 (-2.9 مليار دولار).

وعلى قائمة أكبر 10 بلدان مُصدِّرة إلى ليبيا، تحتل تركيا والصين وإيطاليا المراكز الأولى على التوالي، مع غياب لأي دولة أفريقية من جنوب الصحراء، ما يُظهِر عدم اندماج ليبيا تجارياً في أي منطقة جهوية اقتصادية أفريقية، مع أنها عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والكوميسا ومنطقة التجارة الحرة الثلاثية.

الشكل 5. تطوّر التجارة في السلع، 2010-2022 (بمليارات الدولارات)

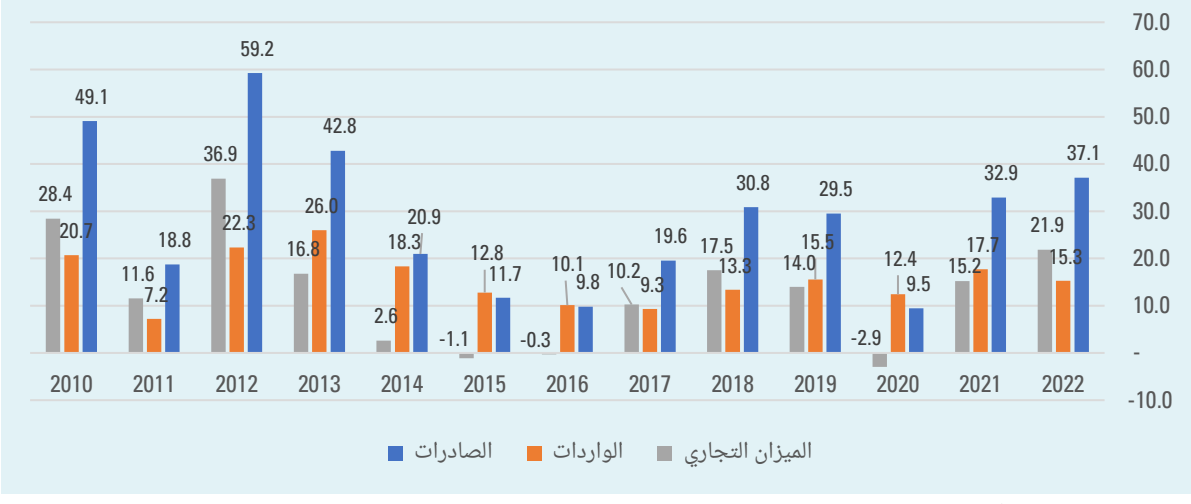

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من الحكومة الليبية (يمكن الاطلاع على المرفق).

الشكل 6. أكبر 10 بلدان مُصدِّرة إلى ليبيا في عام 2021 (بملايين الدولارات)

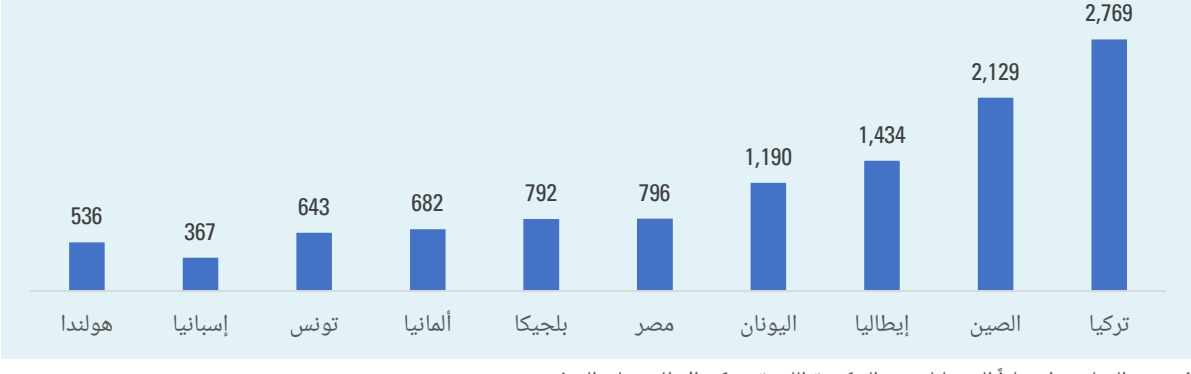

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من الحكومة الليبية (يمكن الاطلاع على المرفق).

وعلى الرغم من انخفاض الرسوم الجمركية والقرب الجغرافي، فإن الدول الأفريقية غير قادرة على الوصول إلى السوق الليبية بشكل ملموس لعدة أسباب أهمها غياب التنوّع الاقتصادي في أفريقيا، وضعف مؤشر التكامل التجاري بين معظم الدول الأفريقية وهو ما تسعى منطقة التجارة الحرة القارية الى رفعه عبر تشجيع التحوّل الاقتصادي وتنمية القطاعات الصناعية بمختلف أنواعها.

يُظهِر الجدول 7 أن معظم الواردات الليبية من أفريقيا مصدرها دول شمال أفريقيا وهي تونس، والجزائر ومصر والمغرب. ففي عام 2021، بلغت نسبة الواردات الليبية من جميع الدول الأفريقية 8.7 في المائة، ولكن بعد طرح الواردات القادمة من البلدان العربية الأربعة المذكورة، تصبح نسبة الواردات من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بالنسبة إلى إجمالي واردات البلاد، ضئيلة جداً، إذ لم تتجاوز 0.23 في المائة في عام 2010 و0.1 في المائة في عام 2021. وبما أن ليبيا ترتبط بتجارة حرة مع كل من تونس والجزائر ومصر والمغرب، بموجب اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فإن أكثر من 99.9 في المائة من الواردات الليبية من أفريقيا معفاة من الرسوم الجمركية. لذا يمكن القول بأن المصالح الدفاعية لليبيا فيما يتعلق بتفكيك الرسوم الجمركية التي سيتم تنفيذها في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ليست بالحساسية الحقيقية أو الكبيرة. مع ذلك، يبقى على دولة ليبيا أن تأخذ بزمام الأمور من الآن عبر توقعاتها المرتقبة في ما يتعلق بتطوير نسيجها الإنتاجي والصناعي مستقبلاً، وأن تُدرج قطاعاتها الصناعية والزراعية الواعدة في القوائم الخاصة بالسلع الحساسة والسلع السلبية.

وفي عام 2021، قُدِّرت صادرات ليبيا بقيمة 32.9 مليار دولار، واستحوذت أكبر 10 بلدان مستوردة من ليبيا على 84.1 في المائة من إجمالي صادرات السلع. وتحتل إيطاليا وإسبانيا وألمانيا والصين موقع الصدارة في أسواق التصدير من ليبيا، إذ استوعبت أكثر من 54 في المائة من هذه الصادرات.

الجدول 7. تطوّر الواردات الليبية من أفريقيا (بملايين الدولارات)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الواردات من كامل أفريقيا	2,069	1,399	2,381	2,299	1,760	1,213	1,175	938	1,236	1,480	1,109	1,534
الواردات من أفريقيا ناقص تونس والجزائر ومصر والمغرب	48	17	26	44	29	13	15	9	13	12	19	18
الواردات من العالم	20,686	7,186	22,306	26,011	18,301	12,791	10,103	9,338	13,346	15,541	12,406	17,711
النسبة المئوية للواردات من كامل أفريقيا	10.00	19.47	10.68	8.84	9.62	9.48	11.63	10.04	9.26	9.52	8.94	8.66
النسبة المئوية للواردات من أفريقيا ناقص تونس والجزائر ومصر والمغرب	0.23	0.23	0.12	0.17	0.16	0.10	0.15	0.10	0.09	0.08	0.15	0.10

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من الحكومة الليبية (يمكن الاطلاع على المرفق).

الشكل 7. أكبر 10 بلدان مستوردة من ليبيا في عام 2021 (بملايين الدولارات)

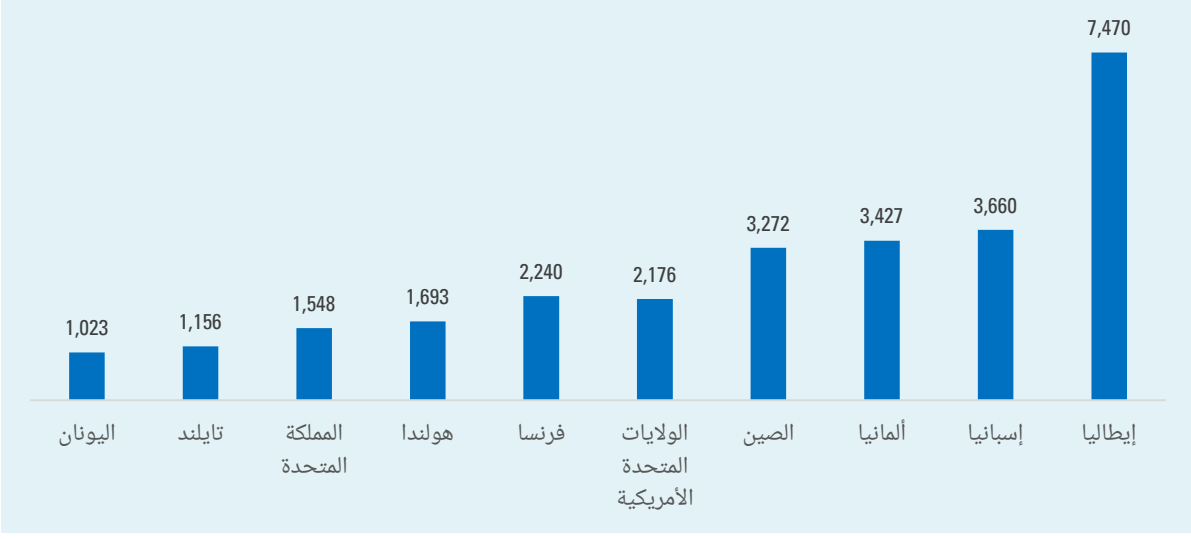

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من الحكومة الليبية (يمكن الاطلاع على المرفق).

الجدول 8. تطوّر الصادرات الليبية إلى أفريقيا (بملايين الدولارات)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الصادرات إلى كامل أفريقيا	732	132	574	871	138	158	144	130	199	246	109	179
الصادرات إلى أفريقيا ناقص تونس والجزائر ومصر والمغرب	43	28	5	30	5	28	12	31	24	2	2	2
الصادرات إلى العالم	49,077	18,753	59,226	42,799	20,937	11,663	9,815	19,575	30,836	29,522	9,462	32,904
النسبة المئوية للصادرات إلى كامل أفريقيا	1.49	0.70	0.97	2.04	0.66	1.35	1.47	0.66	0.64	0.83	1.15	0.55
النسبة المئوية للصادرات إلى أفريقيا ناقص تونس والجزائر ومصر والمغرب	0.09	0.15	0.01	0.07	0.03	0.24	0.12	0.16	0.08	0.01	0.02	0.01

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من الحكومة الليبية (يمكن الاطلاع على المرفق).

ومع أن ليبيا عضو فعّال في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والكوميسا ومنطقة التجارة الحرة الثلاثية، لا تضم قائمة أكبر 10 بلدان مستوردة من ليبيا أي دولة عربية أو أفريقية. ويشير الجدول 8 إلى أن الصادرات الليبية لكامل أفريقيا لم تتجاوز نسبة 1.5 في المائة من إجمالي صادرات البلد خلال الفترة 2010-2021.

ويشير الشكل 8 إلى أهم 10 مجموعات من المنتجات حسب التصنيف المنسق على المستوى

الثاني (HS2)، التي شكلت 63.6 في المائة من إجمالي الواردات الليبية في عام 2022. وتتكون المجموعات الثلاث الأولى من الوقود المعدني والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها والمواد البيتومينية بنسبة 32 في المائة، والآلات والأجهزة الميكانيكية والأجهزة والمفاعلات النووية والمراجل بنسبة 7.2 في المائة، والمَرْكَبات البرية وأجزاؤها، بنسبة 5.3 في المائة. وخلال الفترة 2018-2022، سُجِلت متوسطات معدلات نمو سنوية قُدرت بنسبة 25.3 في المائة لواردات الوقود المعدني والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها والمواد البيتومينية، و22.4 في المائة لواردات اللؤلؤ الطبيعي أو المستنبت، والأحجار الكريمة أو ما يشابهها، و14.2 في المائة للبلاستيك ومصنوعاته.

الشكل 8. أهم 10 مجموعات من المنتجات استوردتها ليبيا في عام 2022 (بملايين الدولارات)

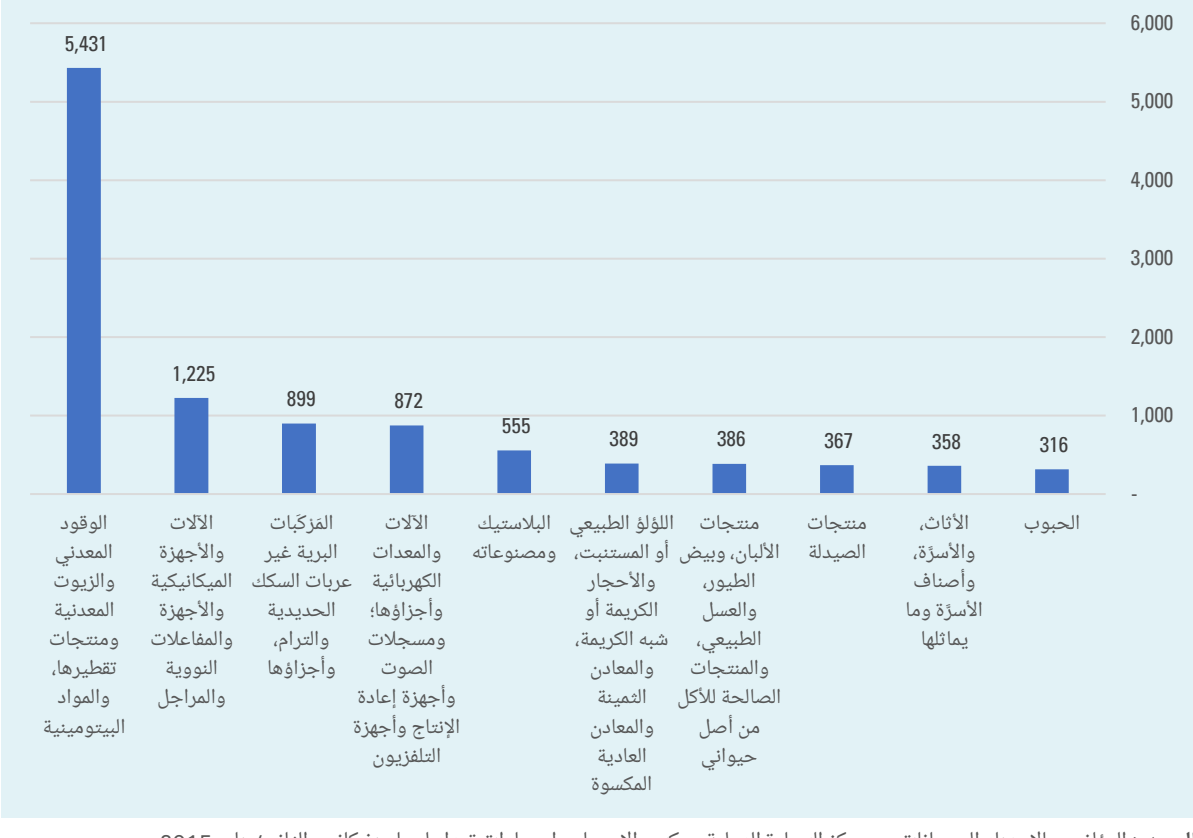

المصدر: المؤلفون بالاستناد إلى بيانات من مركز التجارة الدولية ومكتب الإحصاء وإحصاءات تعداد ليبيا منذ كانون الثاني/يناير 2015.
https://www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx?nvpm=1%7c434%7c%7c%7c%7cTOTAL%7c%7c%7c2%7c1%7c1%7c1%7c2%7c1%7c1%7c1%7c1%7c1.

الشكل 9. أهم 10 مجموعات من المنتجات التي صدَّرتها ليبيا في عام 2022 (بملايين الدولارات)

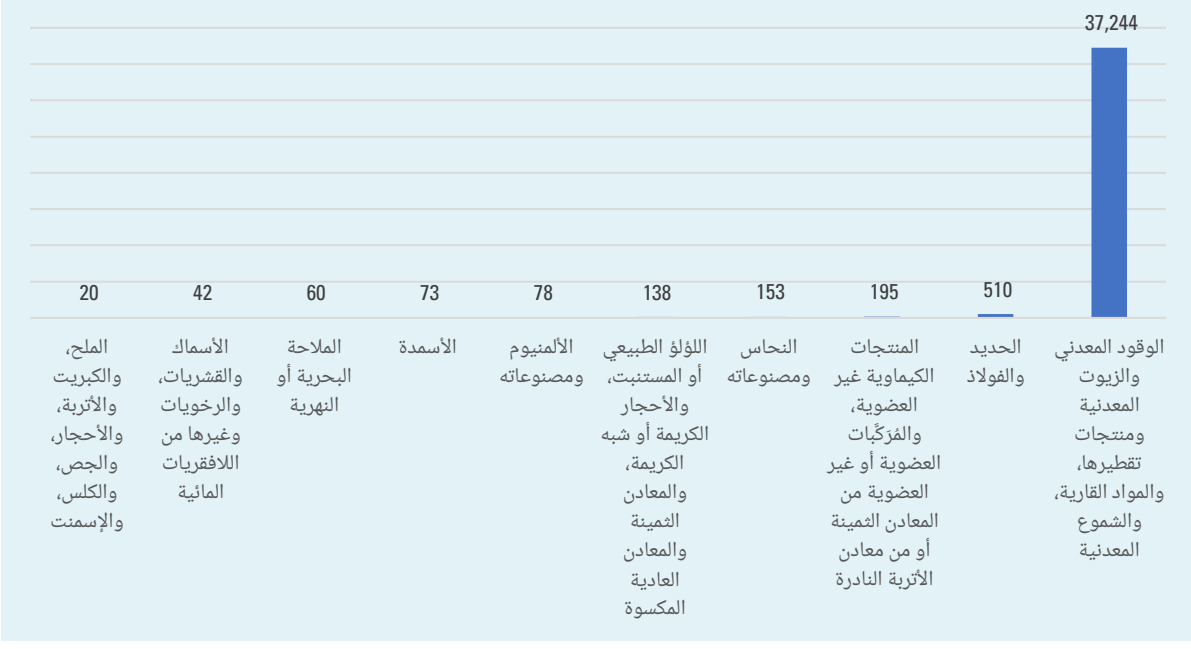

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من مركز التجارة الدولية ومكتب الإحصاء وإحصاءات تعداد ليبيا منذ كانون الثاني/يناير 2015.
https://www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx?nvpm=1%7c434%7c%7c%7c%7cTOTAL%7c%7c%7c2%7c1%7c1%7c2%7c2%7c1%7c1%7c1%7c1%7c1%7c1.

ويُظْهِر الشكل 9 أهم 10 مجموعات من المنتجات المصدَّرة التي شكلت 99.88 في المائة من الصادرات الليبية، على رأسها مجموعة الوقود المعدني والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها والمواد البيتومينية التي مثلت نسبة 96.6 في المائة في عام 2022، مسجلةً معدل نمو سنوي قدره 6.8 في المائة خلال الفترة 2018-2022. وقد سجلت مجموعة المنتجات الكيماوية غير العضوية والمُرَكَّبات العضوية أو غير العضوية من المعادن الثمينة أو من معادن الأتربة النادرة أعلى مؤشر نمو في التصدير بمعدل سنوي بلغ 53 في المائة خلال الفترة نفسها، مع ارتفاع من 35.5 مليون دولار إلى 195 مليون دولار؛ تليها مجموعة الحديد والفولاذ التي سجلت معدل نمو بلغ 29.2 في المائة وحققت أكبر زيادة في القيمة المطلقة من 183 مليون دولار إلى 510 ملايين دولار. ولوحظ نفس الاتجاه مع منتجات النحاس ومصنوعاته التي ارتفعت قيمة الصادرات منها من 99 مليون دولار إلى 155 مليون دولار.

2. التجارة في الخدمات

سجلت ليبيا عجزاً هيكلياً في التجارة في الخدمات بلغ حوالي 5 مليارات دولار في عام 2020 مقارنة بقيمة 5.7 مليار دولار في عام 2010 (الشكل 10). وعلى الرغم من عدم توفر بيانات دقيقة، فإن أهم مصادر هذا العجز في التجارة في الخدمات ترتبط بالواردات من الأنماط الأربعة، ولا سيّما في قطاعات الخدمات الصحية والخدمات التعليمية والسياحة والقطاعات المالية وقطاع النقل بالإضافة الى الاستثمار خارج ليبيا.

الشكل 10. تطوّر التجارة في الخدمات، 2010-2020 (بملايين الدولارات)

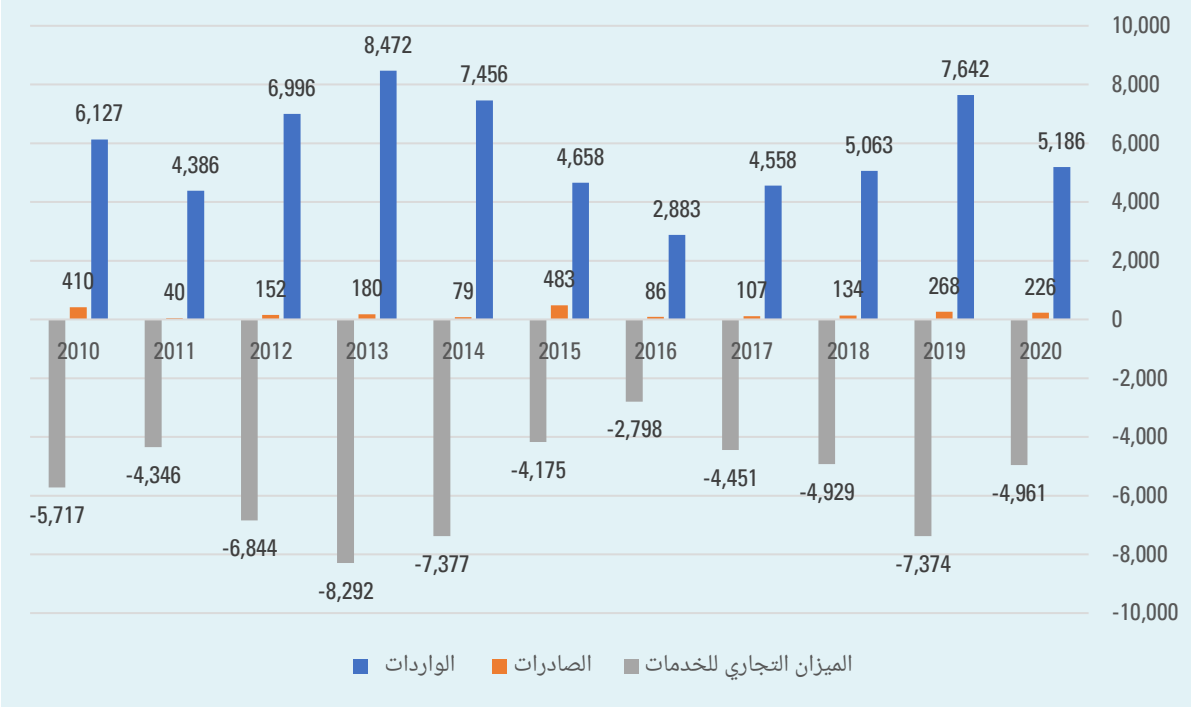

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من البنك الدولي.
https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.GSR.NFSV.CD?end=2021&locations=LY&start=1972&view=chart؛
https://data.albankaldawli.org/indicator/BM.GSR.NFSV.CD?end=2021&locations=LY&start=1972&view=chart.

3. تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يشير الجدول 9 إلى ارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ليبيا من 471 مليون دولار في عام 2000، إلى 16.3 مليار دولار في عام 2010، و18.4 مليار دولار في عام 2020. كما سجل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من ليبيا ارتفاعاً ملحوظاً من 1.9 مليار دولار في عام 2000، إلى 16.6 مليار دولار في عام 2010، و21.5 مليار دولار في عام 2020. والواقع أن هذه الديناميكية تنطوي على تطوّر غير منتظم في الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد، بسبب الأحداث السياسية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وآثار جائحة كوفيد-19.

يشير هذا الاتجاه إلى أن ليبيا، على الرغم من أنها من البلدان النامية، تتميّز بقدرتها على استقطاب الاستثمارات الخارجية وعلى الاستثمار في الخارج مستفيدة من العائدات المالية الهائلة لقطاع النفط. ومن أهم المزايا التي تتمتَّع بها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الاحتياطيات الهامة في قطاعي الغاز والنفط، والمديونية الخارجية القليلة، والموقع الاستراتيجي، والقيود المحدودة على التحويلات الجارية. في المقابل لا تزال تواجه العديد من العوائق التي تحدّ من قدرتها على استقطاب الاستثمارات الخارجية، خاصة خارج قطاع الموارد الطبيعية، وأهمها الاعتماد المفرط على قطاع النفط (48 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، والانقسامات

السياسية والقَبَلِيّة التي تعيق الاستقرار الأمني والاقتصادي، وضعف الخدمات العامة، وهيمنة الاقتصاد الريعي على العديد من الجوانب الاقتصادية وخاصةً التجارة الخارجية. ويُظهِر الشكل 11 أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة شهدت ارتفاعاً متواصلاً خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ما سمح بتراكم صافي الاستثمار الأجنبي المباشر ليتجاوز 12 مليار دولار من عام 2000 إلى عام 2009. لكن هذا الصافي انخفض إلى النصف تقريباً خلال العقد الذي تبعه، ليصل إلى 5.6 مليار دولار خلال الفترة 2010-2019. وفي عامي 2020 و2021، استنزفت ليبيا 350 مليون دولار و55- مليون دولار على التوالي.

وحجم الاستثمارات الليبية في الخارج أكبر من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى ليبيا. وفي عام 2020، بيَّن تقرير الاستثمار العالمي أن ليبيا تحتل المرتبة الخامسة من بين الدول الأفريقية كمصدِّر للاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة 200 مليون دولار. وهذه الديناميكية ليست بالجديدة، إذ ارتفعت الاستثمارات الليبية بشكل مستمر على مدى العقد الماضي.

الجدول 9. تطوّر رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر في ليبيا، 2000-2020 (بملايين الدولارات)

	2000	2010	2015	2020
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من ليبيا	1,903	16,615	20,203	21,467
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ليبيا	471	16,334	17,762	18,462

المصدر: المؤلفون استناداً إلى تقرير الاستثمار العالمي لعام 2021 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، الصفحة 252. https://unctad.org/system/files/official-document/wir2021_en.pdf.

الشكل 11. تطوّر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ليبيا، 2000-2021 (بملايين الدولارات)

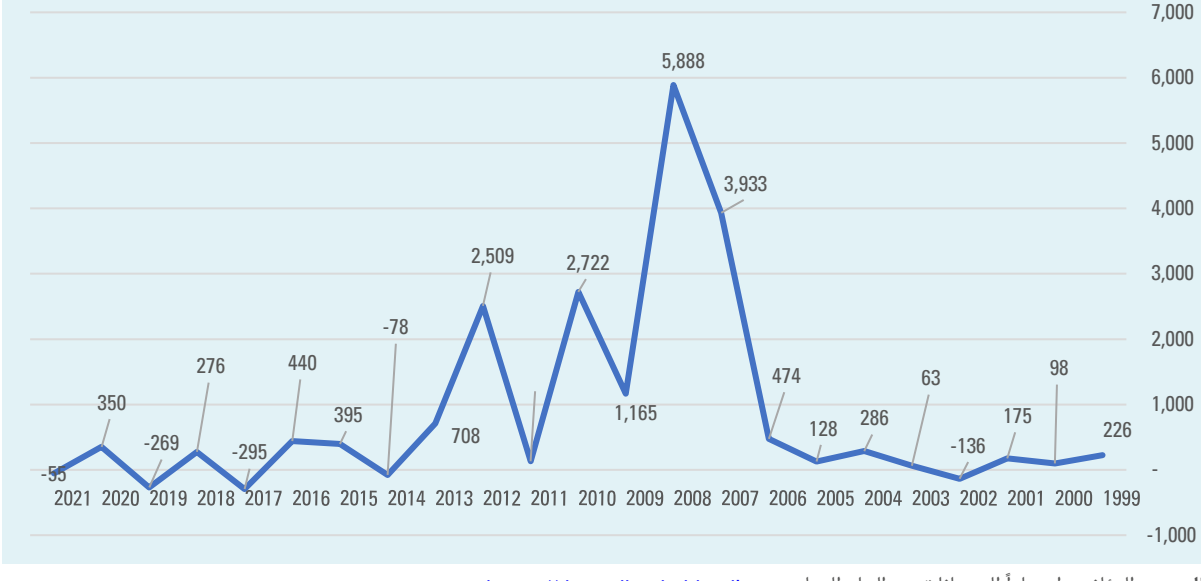

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من البنك الدولي. https://data.albankaldawli.org.

الشكل 12. تطوّر الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من ليبيا،2010-2022 (بملايين الدولارات)

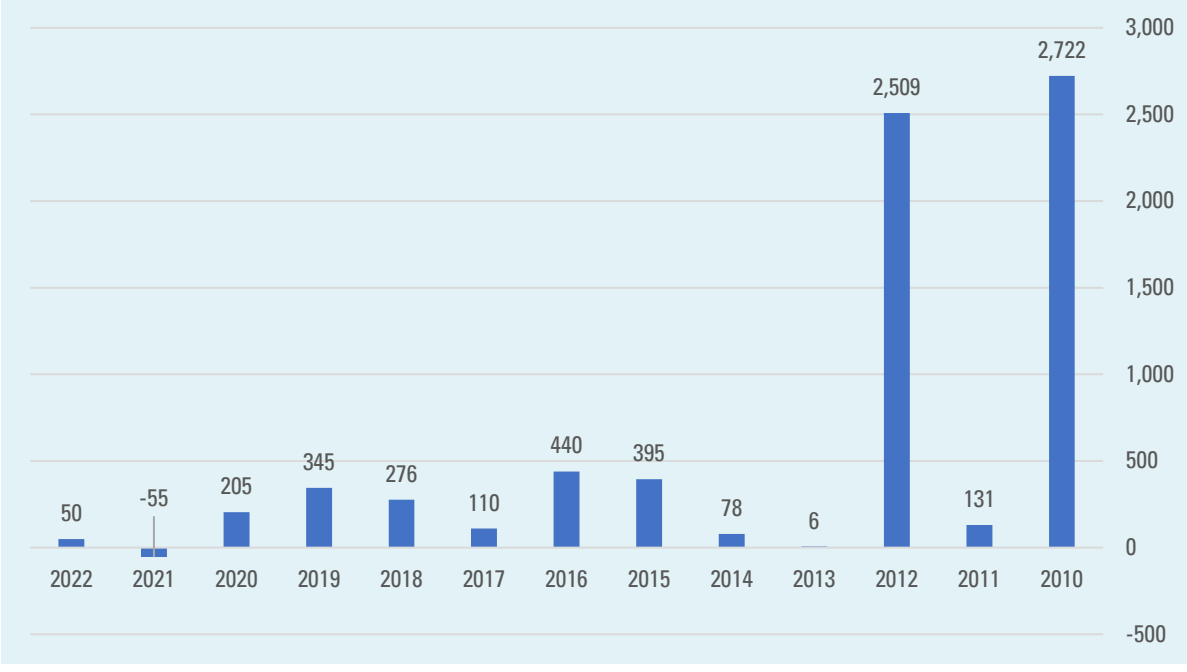

المصدر: المؤلفون استناداً إلى بيانات من البنك الدولي. https://data.albankaldawli.org.

3. الآثار الاقتصادية الكلية والقطاعية لانضمام دولة ليبيا إلى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

بالإضافة إلى تحليل مختلف التزامات ليبيا في إطار انضمامها الفعلي إلى الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، من المهم قياس الآثار الاقتصادية المتوقعة من عملية الانضمام على أهم المؤشرات الاقتصادية خلال السنوات القادمة بصورة تمكّن صانعي القرار من التقييم القَبْلِي لهذا الاتفاق وبالتالي اتخاذ التدابير والسياسات اللازمة لتسهيل نجاح عملية الانضمام، وزيادة الفوائد، ومواجهة التحديات وتكاليف التأقلم التي تكون عالية على بعض القطاعات خاصة على المدى القصير والمتوسط.

أظهرت التجارب العالمية في التكامل الإقليمي ارتباط نجاح مشاريع التكامل الإقليمي وتحرير التجارة بالعديد من الشروط التي قد تجعل منها إما محرِّكاً أساسياً في دعم مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وتيسيرها أو عائقاً إضافياً أمام هذه المسارات خاصة على مستوى بعض القطاعات الإنتاجية وبالتالي على سوق العمل. وفي ما يلي أهم أربعة شروط.

أولاً، من الضروري أن يعتمد مسار التفاوض والانضمام إلى أي اتفاقات تجارة تفاضلية، ثنائية أو إقليمية، على رؤية اقتصادية شاملة وموسَّعة تربط بين الالتزامات التجارية وأهداف السياسة الاقتصادية للبلاد بجميع مكوناتها سواء السياسات الكلية (نقدية ومالية) أو القطاعية. وهذا الشرط أساسي كي لا تقع الدول المعنيّة في مأزق تطوير التجارة مع أعضاء المجموعات الاقتصادية التفاضلية على حساب الجدوى الاقتصادية والمالية، عبر تغيير مسار التجارة من بلدان غير شريكة وأكثر تنافسية إلى بلدان شريكة لكن أقل تنافسية وكفاءة. ولتسير المفاوضات التجارية بموازاة تحقيق أهداف التنمية، يفترض أن تنطلق من سياسة تجارية واضحة المعالم والأهداف، لتفادي التضارب بين الالتزامات المقدَّمة في مختلف الاتفاقات التجارية. فهذا التضارب يُعَقِّد العمليات التجارية ويجعل المستثمر غير قادر على تحديد مجالات الاستثمار الممكنة في المستقبل والتي عادة ما تتطلب بعض التشجيعات الحكومية تحت مبدأ حماية الصناعات الناشئة والحساسة والأساسية، وذلك إما بالتفكيك التدريجي والبطيء للقيود التجارية على الواردات أو باعتماد سياسات لدعم الاستثمار من خلال الإعفاءات الضريبية والتشجيعات المالية.

ثانياً، إن تحقيق الدول النامية أرباحاً اقتصادية ملموسة من خلال انضمامها لاتفاقات تجارية تفاضلية، يتطلب بعض السنوات بما أن معظم هذه الدول لا تتمتَّع بنسيج صناعي متنوّع وتنافسي قادر على الاستفادة بسرعة من الامتيازات التجارية الجديدة في أسواق الدول الأعضاء في التكتلات التجارية، ودافعها الأساسي هو الاستفادة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي قد تشهد ارتفاعاً ملحوظاً نتيجة توسُّع السوق المحلية لديها لتصبح سوقاً إقليميةً مهمةً ووازنةً. أما الدول الصناعية، فتتميَّز بتطوّر اقتصادها وتنوّع نسيجها الصناعي والتجاري ما يجعلها قادرة على الاستفادة من أي

فرص تصديرية جديدة مباشرةً بعد تفعيل هذه الاتفاقات. ولا تخفى على أحد أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير وتنويع القدرات الإنتاجية والتصديرية للبلدان لما تحتويه من مكوّن تكنولوجي كفيل بدفع النمو والتصدير وبالتالي خلق فرص تشغيلية جديدة. لهذه الأسباب، فإن الانضمام لأي اتفاق تجاري تفاضلي يجب أن تصاحبه تسهيلات ملموسة لتشجيع الاستثمارات، وخاصة الأجنبية منها، عبر تحسين مناخ الأعمال وتطوير لوجستيات التجارة للاستفادة من الفرص التصديرية الجديدة. فبالرغم من تعدُّد اتفاقات التجارة الحرة في المنطقة العربية والقارة الأفريقية، معظمها لم يحقق ما كان متوقعاً منه في مجال تطوير التجارة البينية والقدرات الإنتاجية بسبب الكلفة العالية للوجستيات التجارة، وغياب التخليص الإلكتروني للعمليات الجمركية، وضعف تنافسية قطاعات النقل الجوي والبحري، وصعوبة الوصول الى آليات تمويل التجارة وضمانها.

ثالثاً، بما أن الدول الأطراف في الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كلها دولٌ نامية، يتطلب نجاح هذا المسار تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية التي تؤثر مباشرةً على التنافسية التجارية، كي لا يتحوّل الاتفاق إلى مصدر لتشجيع عدم الكفاءة الاقتصادية والاقتصاد الريعي من خلال انتقال الاستثمارات إلى الدول التي تتميَّز بأسعار منخفضة لعناصر الإنتاج، كالطاقة مثلاً، أو بضغط ضريبي منخفض مقارنةً بباقي الدول الأطراف.

رابعاً، يتطلب نجاح مشاريع التكامل الإقليمي التقليص من وزن القطاعات غير النظامية في الدول الأعضاء حتى يكون مناخ الاستثمار متوازناً ومستقطباً قائماً على أسس اقتصادية وليس مرآة للتجارة غير النظامية وما لها من آثار مدمرة على الاقتصاد النظامي. ولا بدّ من إدراج هذه الشروط في جدول أعمال المفاوضين، إما خلال عملية التفاوض على الإعفاءات التجارية نفسها أو حتى بعد استكمال هذه المرحلة والشروع في الإجراءات التطبيقية التي لم تَعُد تقتصر على كل بلد بصفة منعزلة، بل تستدعي تنسيقاً وتفاوضاً قد يكون أهم من التفاوض على تحرير التجارة نفسها.

ولفهم آفاق الاقتصاد الليبي، يقدِّم هذا الفصل تقديرات قياسية كمية لأثر انضمام ليبيا إلى الاتفاق على أهم المؤشرات الاقتصادية مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية، والقدرات الإنتاجية، ومستويات البطالة. ومن أهم المسارات المطروحة للانضمام الى الاتفاق تفعيل بروتوكول التجارة في السلع وتدعيم هذا المسار بتحسين كفاءة لوجستيات التجارة الخارجية بين ليبيا والدول الأفريقية من جهة ومع باقي دول العالم من جهة أخرى. والغاية من عملية التقييم القَبْلِي هي المساهمة في فهم وتقييم الفرص والتحديات المرتبطة بهذا الاتفاق، باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي القياسي المناسبة، وبالتالي دعم صانعي القرار في اعتماد السياسات والقرارات التنفيذية المناسبة.

ألف. نمذجة مسارات انضمام ليبيا

تشير هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد والتجارة الخارجية الليبية إلى حيّز كبير لتطوير الاقتصاد الليبي وتحسين عوائده على جميع مكونات المجتمع. كما أن توفر مخزونات كبيرة من النقد الأجنبي لدى مصرف ليبيا المركزي وتواصل عائدات القطاع النفطي يمنحان ليبيا قدرات مستقبلية هامة في تطوير الاستثمارات الإنتاجية في البلاد وفي باقي الدول الأفريقية للاستفادة من الفرص الجديدة التي يمنحها الاتفاق عبر توفير آفاق تصديرية كبيرة في سوق قاري متعاظم. فتعزيز التجارة والاستثمارات البينية بين ليبيا والدول الأفريقية سيتيح فرصاً مهمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا. لكن تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأفريقية لا يكفي منفرداً في الأمد القصير، لتحقيق تحوّل جذري وهيكلي في الاقتصاد الليبي، بل لا بدّ من مواصلة ليبيا الاستفادة

من الفرص الاستثمارية والتصديرية إلى باقي دول العالم. لذلك لا يجب عزل المسارات المقترحة لدعم التكامل الاقتصادي الأفريقي عن المسارات الأخرى لدعم العلاقات التجارية مع جيرانها العرب أو مع دول الاتحاد الأوروبي التي تمثل الامتداد الطبيعي لليبيا بالإضافة إلى أفريقيا.

وتقترح الأدبيات الاقتصادية ثلاث طرق كمية أساسية لقياس وتقييم الآثار الاقتصادية المحتملة لتغيير السياسات التجارية، وهي نماذج التوازن العام، ونماذج التوازن الجزئي، ونماذج السلاسل الزمنية. وفي هذه الدراسة، اعتُمدت طريقة نماذج التوازن العام العالمية لقدرتها على دمج جميع مكوّنات الاقتصاد ومختلف العلاقات فيما بينها للدولة المعنيّة، وباقي الدول المشمولة بالاتفاق التجاري موضوع التقييم وحتى باقي دول العالم حتى تشمل عملية القياس الكمي الآثار المباشرة وغير المباشرة للتغييرات المطروحة في السياسات التجارية. وبما أن هذه النماذج هي نماذج محاكاة، تُستخدم لقياس الآثار الاقتصادية الكلية والقطاعية التي قد تترتب على تغيير سياسة اقتصادية أو حزمة سياسات معيّنة مع افتراض ثبات جميع السياسات والمحدّدات الأخرى التي تؤثر على كفاءة اقتصادات الدول. ومن أهم خصائص نماذج التوازن العام، الوطنية والعالمية، هيكلها المتكامل الذي يسمح بمحاكاة العلاقات المتداخلة بين مختلف الأسواق الاقتصادية للمنتجات وعناصر الإنتاج وبالتالي تقييم الآثار الارتدادية، أي ما يُعرَف بالآثار من الدرجة الثانية إضافة إلى الآثار المباشرة.

وتتمثل المرحلة الأولى من استخدام نماذج التوازن العام العالمية، بتطوير مكونات النموذج، ثم قياس محدّداته اعتماداً على قاعدة بيانات لعام معيَّن تتوفر فيها مصفوفة حسابات اجتماعية عالمية تشمل الاقتصاد الليبي وأهم الشركاء الاقتصاديين لها دون إغفال باقي بلدان العالم بما أن هذه النماذج تشترط نمذجة جميع البلدان والأقاليم باعتماد عدد محدَّد من القطاعات الإنتاجية والمجموعات. وباستخدام قاعدة مصفوفات الحسابات الاجتماعية العالمية تجري عملية قياس النموذج أو معايرته بطريقة تمكّن النموذج من الوصول الى التوازن الاقتصادي العالمي، ومن بينه الليبي، حسب مصفوفات الحسابات الاجتماعية لسنة الأساس في غياب أي تغيير في السياسات الاقتصادية. أما المرحلة الثانية، فهي بناء السيناريو العادي لتطوّر الاقتصاد الليبي وباقي الاقتصادات في غياب تغييرات ملموسة في السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية والذي يمثل أساس عملية المحاكاة بما أن كل السياسات البديلة التي يمكن تقييمها ستُقارن بالسيناريو العادي لتحديد الأثر الخاص للتغيير أو التغييرات المقترحة. وتوفر محاكاة السيناريوهات البديلة نتائج كلية وتفصيلية في عدة مجالات مثل الواردات الكلية والقطاعية، والصادرات الكلية والقطاعية، والإنتاج الاجمالي والقطاعي، والتشغيل الإجمالي والقطاعي، والاستثمار، والناتج المحلي الإجمالي، والضرائب المباشرة وغير المباشرة.

ويعتمد النموذج المستخدَم في هذه الدراسة على النموذج الذي طوّرته الاسكوا في إطار مشروع لتسهيل استخدام هذه الأدوات عبر توفير نافذة محاكاة سهلة على البوابة الإلكترونية تتيح لصانعي القرار والمتخصِّصين القيام بعدد كبير من المحاكاة مباشرةً دون الحاجة للتخصُّص في هذه النوعية المعقدة من النماذج الاقتصادية. وأُطلِقت نافذة محاكاة السياسات التجارية العربية في نسختها الأولى لتشمل 18 بلداً عربياً، والعمل جارٍ على تطوير نسخ وطنية تستجيب لخصائص كل بلد على حدة في ما يتعلق بالقطاعات الإنتاجية والشركاء التجاريين المشمولين بالنموذج والسياسات التجارية والاقتصادية التي تتوفر للمحاكاة. ووُضِع نموذج

النافذة بالاعتماد على النموذج العالمي للتوازن العام "ميراج" (MIRAGE) الذي طوّره مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية في باريس، ونموذج التوازن العام العالمي "LINKAGES" الذي طوّره مركز التنمية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في باريس. وبالرغم من ميزات نماذج التوازن العام العالمية القياسية، لا ينبغي اعتبار نتائج المحاكاة التي توفرها، في أي حال من الأحوال، توقعات أو تكهنات اقتصادية دقيقة، بل هي تقييم كمي لمدى تغيُّر الاقتصاد ومختلف مكوّناته نتيجة لإدخال سياسة جديدة أو حزمة سياسات مع افتراض عدم تغيُّر جميع السياسات الأخرى.

ويتوقف حجم الآثار الاقتصادية الكلية والقطاعية التي ستنجم عن تغيير السياسة التجارية لدولة معيّنة على خصائص الاقتصاد وطبيعة السياسات التجارية المطبَّقة قبل وبعد التغييرات. كما يرتبط حجم الآثار بدرجة التشوّهات بين قطاعات الإنتاج في الدولة المعنيّة والدول الشريكة في اتفاق التجارة الحرة بالإضافة إلى هيكل وحجم الطلب المحلي والتجارة الخارجية. فعندما يكون مستوى الحماية الجمركية الحالية منخفضاً أصلاً، لن يؤدي التقليص منها عبر تفكيك ما تبقى من القيود الجمركية إلى النتائج نفسها التي يُتوقع تحقيقها من إلغاء تعريفات جمركية مرتفعة أصلاً. لهذه الأسباب، لا تكفي النظرية الاقتصادية أو الاسترشاد بالتجارب العالمية لتقييم آثار هيكلة السياسة التجارية في دولة معيّنة نظراً لتباين السياسات والخصائص الاقتصادية بين جميع بلدان العالم، باستثناء تلك التي يرتكز اقتصادها على قطاع أو قطاعين مرتبطين بالموارد الطبيعية والتي تخضع لمحدّدات عالمية خارجة عن نطاق البلد المعني سواء على مستوى الطلب الخارجي أو الأسعار. وبما أنه لا يمكن تقييم انضمام ليبيا إلى الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية باستخدام نموذج توازن عام لبلد واحد، كان لا بدّ من تطوير واستخدام نموذج عالمي للتوازن العام يستوعب أكبر عدد ممكن من الدول المشمولة بهذا الاتفاق وأهم الشركاء التجاريين.

باء. مسارات انضمام ليبيا إلى الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

باستخدام نافذة محاكاة السياسات التجارية العربية، لا تواجه عملية تقييم تغيير مستويات التعريفات الجمركية و/أو تكاليف النقل على التجارة البينية بين ليبيا والدول الأفريقية أي صعوبة. لكن ذلك لا ينطبق على تقييم أي سيناريو خاص بتنسيق بعض السياسات الاقتصادية بين الدول الأطراف في الاتفاق بسبب عدم توفر هذه الأدوات في نافذة المحاكاة الحالية، ما استدعى استخدام البرنامج الرياضي الأصلي للنموذج في مثل هذه الحالات والذي يعتمد على النموذج العالمي للتوازن العام القابل للحوسبة (Global CGE models).

وتركز محاكاة انضمام ليبيا إلى الاتفاق على مسارين مختلفين ولكن متكاملين يفترضان اعتماد سياسات اقتصادية إضافية وتوسيع مجالات التفاوض مع الدول الشريكة لتشمل السياسات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على تنافسية الدول وقدرتها على الاستفادة من إنشاء منطقة التبادل الحر.

1. تفعيل بروتوكول التحرير التجاري للسلع

يفترض هذا السيناريو تطبيق التفكيك الجمركي على السلع المستوردة من أفريقيا على ثلاث قوائم. فبمجرد مصادقة ليبيا على الاتفاق، ستشرع في التفكيك الجمركي على القائمة الأولى والتي تضم 90 في المائة من خطوط تعريفتها الجمركية على مدة خمس سنوات لتصبح معفاة كلياً مع حلول السنة الخامسة. أما القائمة الثانية والتي تضم 7 في المائة من خطوط التعريفات

الجمركية، ما يعرف بالسلع الحساسة، فيتم تحريرها على مدى عشر سنوات. وأخيراً، يُستبعد 3 في المائة من الخطوط التعريفة الجمركية من عملية التحرير التجاري وسيُعاد التفاوض بشأنها في مرحلة لاحقة. وبالتوازي مع محاكاة الالتزامات الليبية في ما يتعلق بتحرير التجارة في السلع، يشمل هذا السيناريو نفس الالتزامات بالنسبة لباقي الدول الأفريقية مع مراعاة الاختلاف في قوائم السلع المستثناة والتي تشمل 3 في المائة من الخطوط التعريفية. ويفترض هذا السيناريو الشروع في تطبيق هذه الالتزامات في عام 2024 على فترة عشر سنوات لتشمل القائمتين الأولى والثانية.

2. تطوير كفاءة لوجستيات التجارة البينية

يحاكي هذا المسار آثار تطوير لوجستيات التجارة في ليبيا بطريقة تسمح بتسهيل المبادلات البينة مع باقي دول أفريقيا والرفع من مستوى تنافسيتها مقارنة بباقي دول العالم. ويتم عادة تحقيق مثل هذه الأهداف من خلال برامج إصلاحات خاصة بالتخليص الجمركي بالموازاة مع تطوير خدمات نقل البضائع سواء على مستوى الموانئ الجوية أو البحرية. ويفترض هذا السيناريو تقليص تكاليف النقل على التجارة البينية الأفريقية بنسبة 5 في المائة سنوياً نتيجةً للسياسات الجديدة التي ستؤدي إلى تقليص تكاليف النقل مع باقي دول العالم بنسبة تصل إلى 2 في المائة سنوياً. كما يفترض هذا السيناريو أن تقوم باقي الدول الأفريقية بإصلاحات ملموسة في مجالي التخليص الجمركي ونقل البضائع تؤدي مباشرة إلى تقليص تكاليف النقل بنسبة 2 في المائة سنوياً. وقد اعتُمدت فرضية التفاوت في القدرة على تقليص تكاليف النقل بين ليبيا وباقي الدول الأفريقية لتتلاءم مع تباين الحيّز المالي المتوفر لليبيا وبالتالي في قدرتها على تمويل الاصلاحات والاستثمارات الجديدة المطلوبة لتحقيق هذا الهدف.

جيم. الآثار الاقتصادية للسيناريوهات المطروحة

إزاء ضعف التجارة البينية بين ليبيا والدول الأفريقية من جهة، وهيمنة قطاع النفط على الصادرات الليبية وضعف مستويات الحماية الجمركية التي تفرضها ليبيا على وارداتها من جميع دول العالم من جهة أخرى، لن يحقق انضمام ليبيا الى الاتفاق نتائج ملموسة على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، بل بالعكس قد تكون النتائج سلبية على المدى المتوسط والبعيد. فرفع التعريفات الجمركية الليبية الضعيفة أصلاً سيؤدي إلى تراجع في مستويات الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالسيناريو المرجعي لنمو الاقتصاد الليبي على الفترة 2024-2030 (الشكل 13). ولن يحقق تفكيك القيود الجمركية التي تفرضها الدول الأفريقية على الصادرات الليبية أثراً ملموساً على نمو الصادرات الليبية من خارج القطاعات المرتبطة بالنفط خاصة الصناعات الكيميائية. ولطبيعة النسخة الحالية من النموذج المستخدَم في عملية التقييم، لا تبيِّن النتائج الآثار المحتملة لتقليص أو إزالة العراقيل أو القيود غير الجمركية التي قد تمثل عائقاً كبيراً أمام تطوّر الصادرات الليبية في المستقبل في حال النجاح في تنويع النسيج الاقتصادي الليبي الذي يحتاج إلى هيكلة معمَّقة لجميع السياسات الاقتصادية الليبية، الكلية والقطاعية، بهدف تنويع مصادر الدخل وبالتالي الاستفادة من أي اتفاقات للتجارة الحرة بما أنها ستكون مجرد التزام بسياسة تحرير الواردات. لهذه الأسباب، الانضمام الى الاتفاق سيؤدي إلى آثار محدودة على الناتج المحلي الإجمالي وباقي مكوّنات الاقتصاد الليبي.

وسيكون أثر انضمام ليبيا للاتفاق أهم على مستويات الناتج المحلي الإجمالي في حال نجاح الدول الأفريقية الأطراف في الاتفاق في اتخاذ الإجراءات والسياسات الضرورية لتقليص تكاليف التجارة البينية من خلال

تطبيق حزمة إصلاحات لإجراءات التخليص الجمركي من جهة، وتطوير كفاءة قطاعات النقل عبر تنفيذ الاستثمارات الضرورية لتطوير الموانئ البحرية والجوية ودفع تنافسية هذه الخدمات باعتماد سياسات التطوير والانفتاح أمام المنافسة العالمية من جهة أخرى. فالعوامل التي تؤثر إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي كثيرة، وأهمها تحسُّن القدرة التنافسية، وتطوّر الإنتاج، وتطوّر المداخيل الجبائية غير المباشرة، وجميعها لا يتوقع أن تشهد نمواً ملموساً للأسباب المذكورة سابقاً. وحتى تحسُّن كفاءة خدمات لوجستيات التجارة لن يكون كفيلاً بتعويض الأسباب الهيكلية التي يتسم بها الاقتصاد الليبي، وأهمها هيمنة قطاع النفط وضعف الإيرادات الضريبية على السلع المستوردة.

ونتيجةً لغياب سياسة جمركية حمائية ناجعة وواضحة، لن تستفيد ليبيا من الانفتاح التجاري بصفة عامة من خلال تطوير تنافسية الاقتصاد الوطني بتقليص كلفة استيراد مدخلات الانتاج والسلع الاستثمارية، ومن تحسين مستويات رفاه القطاع العائلي من خلال تقليص مستويات التضخم نتيجة تراجع أسعار السلع الإستهلاكية المستوردة وحتى المحلية منها. هذا الواقع يحتّم ضرورة اتخاذ إجراءات جريئة وسريعة لتطوير الاقتصاد الليبي ودفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، ومنها اعتماد قوائم للقطاعات الناشئة التي ترغب ليبيا في تطويرها ما يمكّنها، حتى في حال الانضمام إلى الاتفاق، من دعم السياسة الحمائية لهذه القطاعات بالتوازي مع سياسات تشجيع الاستثمار فيها بصورة تمكّن ليبيا من الاستفادة من الاتفاق في مرحلة ثانية. بالإضافة الى ذلك، لا يُتوقع أن يَحْدُث تراجع يُذكر في الرفاه نتيجة تقلص العوائد الحكومية من التعريفات الجمركية بما أنها منخفضة في الأصل أو شبه منعدمة أصلاً بالإضافة الى ضعف التجارة البينية الليبية الأفريقية.

الشكل 13. آثار سيناريوهات الانضمام إلى الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الناتج المحلي الإجمالي

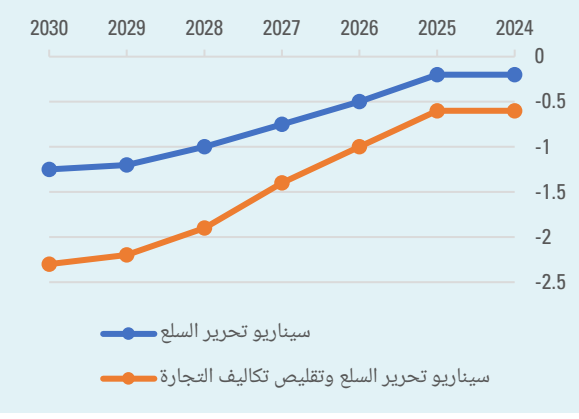

المصدر: نتائج المحاكاة.

وفي ما يتعلق بالتأثير على الصادرات الليبية، يبيِّن الشكل 14 أن انضمام ليبيا إلى الاتفاق سيؤدي إلى زيادة طفيفة في قيمة الصادرات الليبية الإجمالية وزيادة ملحوظة في الصادرات البينية مع الدول الأفريقية. في نفس الوقت ستشهد الواردات الليبية الإجمالية ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بالصادرات ما سيؤدي حتماً إلى تقليص مستوى الفائض التجاري للسلع (الشكل 15). وعلى صعيد القارة الأفريقية، يُتوقع أن يؤدي انضمام ليبيا إلى زيادة في التجارة الأفريقية الليبية البينية بنسبة قدرها 33 في المائة في عام 2030 مقارنة بالسيناريو المرجعي. وتتوزّع هذه الزيادة بين 60 في المائة للواردات الليبية من أفريقيا و33 في المائة للصادرات الليبية إلى أفريقيا، ما يعني ارتفاعاً في عجز الميزان التجاري للسلع بين ليبيا وأفريقيا. وبالرغم من هذه الزيادة فهي تبقى ضعيفة جداً بالنظر الى هيمنة الواردات من باقي دول العالم على التجارة الخارجية الليبية بما أن نصيب دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من التجارة الخارجية الليبية منخفض جداً.

الشكل 14. آثار سيناريوهات الانضمام إلى الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الصادرات الليبية

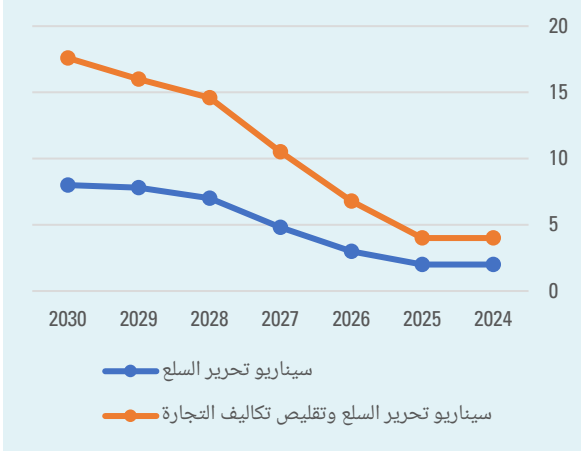

المصدر: نتائج المحاكاة.

الشكل 15. آثار سيناريوهات الانضمام إلى الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الواردات الليبية

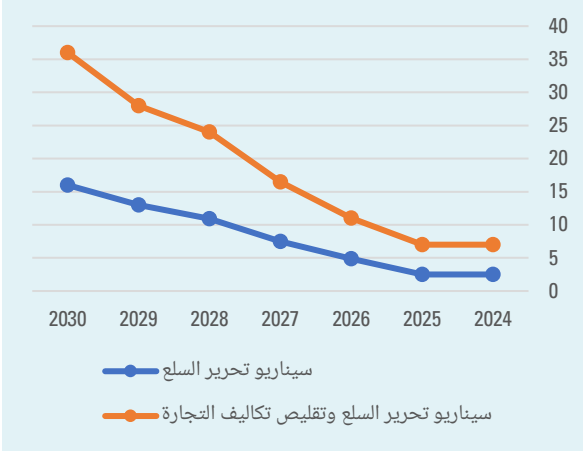

المصدر: نتائج المحاكاة.

وكلما كانت نتائج مسار دعم التكامل الاقتصادي الأفريقي إيجابية على الناتج المحلي الإجمالي لليبيا، تكون كذلك على سوق العمل، وخاصة إذا تزايد الإنتاج في قطاعات تستوعب أعداداً كبيرة من القوى العاملة. وبالتالي سيكون لانضمام ليبيا إلى الاتفاق في المتوسط آثار محدودة على البطالة، وإن تباينت حسب السيناريوهات والقطاعات الإنتاجية. ويبيِّن الشكل 13 أن الآثار المتوقعة على معدلات البطالة في صفوف القوى العاملة الماهرة ستكون سلبية لكن طفيفة (زيادة 0.04 نقطة مئوية في نسبة البطالة بحلول عام 2030 في سيناريو التفكيك الجمركي، و0.02 نقطة مئوية في سيناريو التفكيك الجمركي وتقليص تكاليف النقل مقارنةً بالسيناريو المرجعي). أما في ما يخص القوى العاملة غير الماهرة (الشكل 17)، فستشهد مستويات البطالة ارتفاعاً أكبر (زيادة 0.1 نقطة مئوية في سيناريو التفكيك الجمركي، و0.5 نقطة مئوية في سيناريو التفكيك الجمركي وتقليص تكاليف النقل).

الشكل 16. آثار سيناريوهات الانضمام إلى الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على مستويات بطالة القوى العاملة الماهرة

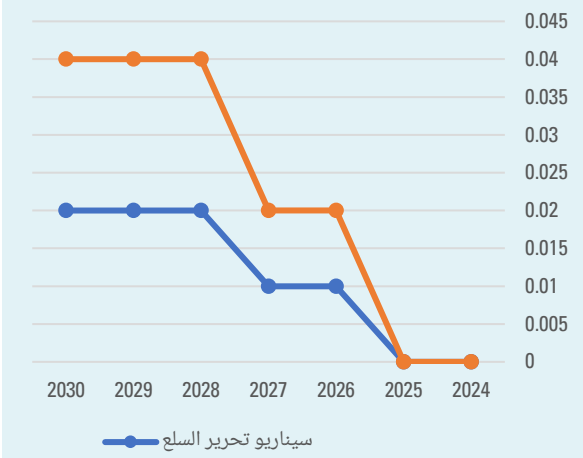

المصدر: نتائج المحاكاة.

الشكل 17. آثار سيناريوهات الانضمام إلى الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على مستويات بطالة القوى العاملة غير الماهرة

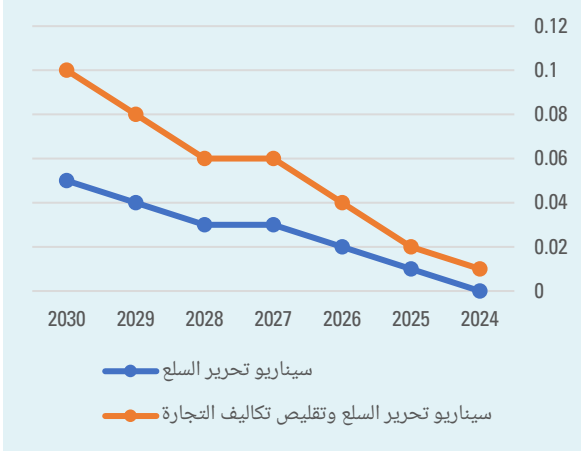

المصدر: نتائج المحاكاة.

ونتيجةً للآثار المتوقعة على الناتج المحلي الإجمالي، التي تشكل خسارة اقتصادية على المستوى الكلي بالرغم من ضعفها، سيشهد مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً يتراوح بين 1.2 و2.5 في المائة بحلول عام 2030 مقارنة بالسيناريو المرجعي، وذلك بسبب مواصلة ارتفاع عدد السكان بنمط أعلى من نمو الثروة (الشكل 18). أما على مستوى التغيير الهيكلي للقدرات الإنتاجية، فقد أبرزت نتائج تقييم انضمام ليبيا إلى الاتفاق غياب أي تغيير في التركيبة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي، نتيجة تواصل هيمنة القطاع النفطي والإنفاق الحكومي على الاقتصاد الليبي على مستويات التصدير والاستثمار والتشغيل، وغياب سياسات قوية لدفع التنويع الاقتصادي بالتوازي مع سياسات الانفتاح التجاري. وهذه النتائج متوقعة نظراً للمستويات الضعيفة للتعريفات الجمركية الحالية الليبية على التجارة الخارجية بصفة عامة، وعدم تقييم آثار رفع القيود غير الجمركية التي تُعتبر من أهم العراقيل أمام تطوّر التجارة البينية الأفريقية، وارتفاع تكاليف التجارة من نقل وشحن ومراقبة جمركية التي قد تستدعي استثمارات ضخمة وإصلاحات إدارية عميقة لتقليصها بالمستويات الكفيلة بدفع الاستثمار (الشكل 19). كما أن عملية التقييم لآثار الانضمام الى الاتفاق لم تشمل أي سياسات عامة، كلية أو قطاعية، لدفع التنويع الاقتصادي وتقليص الاعتماد على الموارد النفطية في تمويل الاقتصاد.

الشكل 18. آثار سيناريوهات الانضمام إلى الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

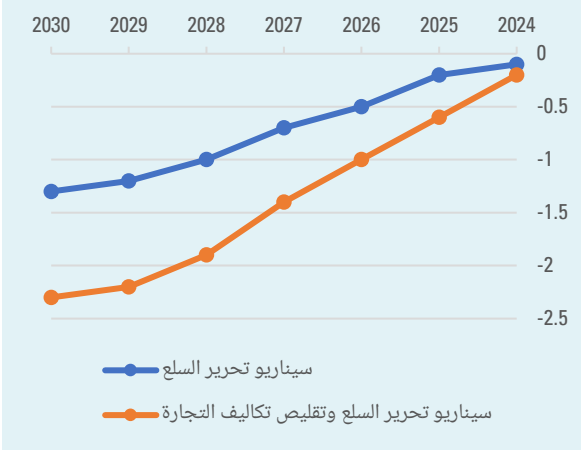

المصدر: نتائج المحاكاة.

الشكل 19. آثار سيناريوهات الانضمام إلى الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على تطوّر مؤشر التنويع الاقتصادي

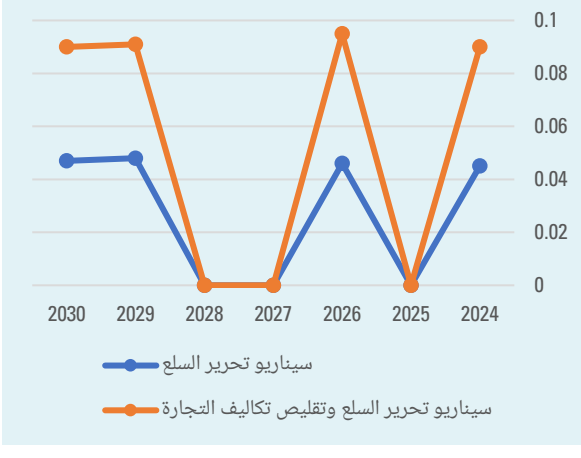

المصدر: نتائج المحاكاة.

وبالرغم من أهمية تحرير التجارة في توفير فرص العمل وزيادة الدخل، فارتفاع تكاليف العمليات التجارية قد يمنع تحقيق هذه الفوائد. فكلما ارتفعت تكاليف المعاملات التجارية، ارتفعت كلفة الاستيراد والتصدير وتقلَّصت القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. وبالرغم من الإصلاحات التي شرعت فيها بعض الدول الأفريقية لتسهيل التجارة، ما زال معظمها يخضع لتشعُّب التدخلات المتعلقة بالمعاملات التجارية والتي تهيمن عليها شركات حكومية احتكارية أو تخضع إلى حزمة من التراخيص والتصاريح والمعاليم والمراقبة الفنية والمعايير البيئية والصحية التي يشوبها عادةً ارتفاع الكلفة المالية المباشرة أو غير المباشرة نتيجة التعطيل والوقت المطلوب لاستيفاء هذه المعاملات، بالإضافة إلى سوء التصرُّف والفساد في العديد من الأجهزة المتدخلة في العمليات التجارية في الدول النامية ومنها الأفريقية. وقد أظهرت عدة دراسات كمية متخصِّصة أهمية تخفيض تكاليف التجارة وتسهيل العمليات المرتبطة بها لتعظيم الأرباح التي يمكن تحقيقها من اتفاقات التجارة الحرة أو التكامل الاقتصادي الإقليمي. فتقليص مدة المعاملات المتعلقة بالتجارة الخارجية بيوم واحد يؤدي إلى زيادة تتراوح بين 2 و6 في المائة في التجارة الخارجية للبلدان حسب مستويات التطوّر الإداري ومرونة العمليات التجارية.

4. الإصلاحات المطلوبة

دول شمال أفريقيا هي من أقل الدول اندماجاً تجارياً، ونسبة الاندماج التجاري الليبي الأفريقي في القطاعات غير النفطية وغير المنجمية ضعيفة جداً، ما يشير إلى غياب أي تكامل اقتصادي بينها. ويجب توخي الحذر عند محاكاة انضمام ليبيا إلى الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما أن تغيُّر نسب نمو التجارة البينية الليبية الأفريقية لا يرتبط كلياً بتفكيك القيود الجمركية على التجارة البينية. فالعديد من العوامل الأخرى قد تؤدي دوراً في ذلك كتغيُّر أسعار السلع والعملات والقيود على الاستثمارات. ويتوقع أن تتأثر التجارة الخارجية لليبيا مع أفريقيا بالاتفاق لكنها ستبقى محدودة إلا إذا تمكَّن الطرفان من الاستفادة من الفرص التصديرية والتفاضلية في تطوير قطاعات إنتاجية تنافسية وقادرة على منافسة باقي البلدان المُصدِّرة إلى السوق الأفريقية خاصة الصين وتركيا. بالإضافة الى ذلك، يمكن لليبيا ولباقي الدول الأفريقية الاستفادة من العلاقات التجارية القوية التي تربطها حالياً بالعديد من اللاعبين الأساسيين في التجارة الدولية خاصة الصين والاتحاد الأوروبي لتأسيس سلاسل قيمة عبر القارات تربط بين جنوب وشرقي آسيا مع دول الاتحاد الأوروبي خاصة الدول الأوروبية المتوسطية كآلية فعّالة في إنشاء التجارة وتطوير سلاسل القيمة. ويتطلب ذلك بعض المراجعات لقواعد المنشأ الخاصة بالاتفاق لتمثل فرصة حقيقية لإنشاء التجارة وتحديثها وتطويرها عوضاً عن تغيير اتجاهها الذي قد يكون مكلفاً للعديد من الدول الأطراف.

وعلى الرغم من تزايد رغبة الدول الأطراف لدفع التكامل الاقتصادي الأفريقي، لا يمكن تحقيق الأرباح المرجوة فقط من خلال بنود الاتفاق ونصوصه القانونية، بل عبر توفر إرادة سياسية فعلية لدى كل الدول الأطراف لتسهيل الاستثمار والتجارة. لذلك، فان ليبيا مدعوّة لتدعيم مسار التحرير التجاري مع باقي دول أفريقيا بحزمة من الإصلاحات والتطويرات الداخلية على النطاق الوطني وأخرى على مستوى القارة الأفريقية عبر تدابير ثنائية وقارية لتسهيل التجارة والاستثمار، وأهمها العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية التي تؤثر سلباً على مناخ الاستثمار والتنافسية في كل بلد على حدّة وعلى المستوى القاري. وفي ما يلي أهم الإصلاحات والخطوات التي يمكن الشروع في تطبيقها.

ألف. تسريع تحرير التجارة في الخدمات

أصبحت التجارة في الخدمات من أهم الروافد الاقتصادية في العالم لمساهمتها المتزايدة في إيجاد فرص العمل وبناء القدرة التنافسية لجميع القطاعات الإنتاجية. فهي تساهم في النمو الاقتصادي من خلال تزويد مختلف القطاعات الإنتاجية بالعناصر الوسيطة لعمليات الإنتاج مثل خدمات النقل والخدمات المالية. كما يتميَّز قطاع الخدمات المعولمة، أي العابرة للحدود، باعتماده الكبير على توظيف القوى العاملة، وخاصة الماهرة منها، مقارنة بالصناعة والزراعة والتي تعتمد في معظمها على كثافة اليد العاملة غير الماهرة. ومن أهم مميزات هذا القطاع غياب خطر الاستغناء عن القوى العاملة الوطنية نتيجة للتحرير التجاري لقطاع الخدمات بما أن عرض الخدمات يتم عادةً داخل الحدود ما يتطلب وحدات إنتاجية وطنية، حتى لو كانت ملكيتها ترجع لأطراف أجنبية من شركات ورؤوس أموال. لذلك، من الضروري أن تشرع

ليبيا في أقرب وقت ممكن، وبصفة أحادية، في إصلاح قطاع الخدمات وخاصة تلك التي تؤثر مباشرة على تنافسية الاقتصاد الوطني وأهمها النقل الدولي والتأمين والمصارف والشحن والترصيف من خلال فتح هذه الأسواق أمام المنافسة الداخلية والخارجية كسبيل وحيد لتطويرها. ومن أهم السياسات التي يمكن لليبيا العمل عليها هي تسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية في القطاعات المستهدَفة وتسهيل نشاط الشركات الليبية المتخصِّصة في باقي دول العالم ومن بينها دول أفريقيا. واعتماداً على نتائج العديد من الدراسات الفنية، من أهم فوائد تحرير التجارة في الخدمات الأساسية على النمو الاقتصادي والتي تتم عادة عبر رفع القيود على الاستثمار، هي تحقيق أرباح اقتصادية تتجاوز ضعف ما يمكن تحقيقه من التحرير الكامل للتجارة في السلع. أما القيود التي تفرضها ليبيا على العديد من الخدمات فتؤدي مباشرةً إلى ارتفاع أسعار الخدمات أو تكاليف العمليات الإنتاجية أو كليهما، وتقوّض الحوافز لتحسين كفاءة عمليات الإنتاج، ما يؤثر سلباً على الجودة والمواصفات الفنية.

باء. تسهيل استقدام اليد العاملة الأفريقية

يواجه تنقُّل الأشخاص بين معظم البلدان الأفريقية قيوداً تحدّ من المنافع التي يمكن أن تتأتى عن التكامل الاقتصادي. وتبرز أهمية تسهيل إجراءات الإقامة في ليبيا نظراً إلى حاجة الاقتصاد الليبي منذ عقود إلى العمالة الأجنبية حتى خلال فترات هيمنة القطاع النفطي ما يطرح التساؤل حول إمكانية نجاح أي استراتيجية تنويع اقتصادي من دون تسهيل دخول وإقامة اليد العالمة الأجنبية بصفة عامة والأفريقية بصفة خاصة. لذا، يجب أن تترافق أي استراتيجية للتنويع الاقتصادي في ليبيا في إطار محاولة الاستفادة من الآفاق التصديرية نحو أفريقيا، مع استراتيجية وسياسة واضحة تتعلق بالهجرة. ويستدعي دلك اهتماماً خاصاً لتحديد احتياجات الاقتصاد إلى اليد العاملة على مدى العقدين المقبلين ولوضع السياسات والإجراءات التنفيذية اللازمة. فحرية تنقُّل المستثمرين وأصحاب الأعمال بين ليبيا وباقي الدول الأفريقية تؤدي إلى تنشيط العلاقات التجارية وتوفير الفرص الاستثمارية، وتتيح حرية تنقُّل القوى العاملة تخفيف الضغوط على أسواق العمل في البلدان الأفريقية التي تشكو من ارتفاع في معدّلات البطالة، وتزويد ليبيا، التي تعاني نقصاً في القوى العاملة، باحتياجاتها من مختلف الفئات.

جيم. دعم التكامل الاقتصادي الأفريقي عبر تطوير سلاسل الإنتاج الأفريقية

تتسم القارة الأفريقية بضعف مستويات اندماجها الاقتصادي. ومن بين أهم المؤشرات التي تدل على هذا الضعف هو شبه غياب السلاسل الإنتاجية الإقليمية بالرغم من بعض النجاحات في منطقة شرق أفريقيا، التي تمكّن من الاستفادة من الميزات التنافسية أو المالية أو الطبيعية لكل بلدان المنطقة لتطوير نشاطات اقتصادية جديدة. وقد أدى ضعف السلاسل الإنتاجية الإقليمية، أو حتى غيابها، إلى تشتُّت الاقتصادات الأفريقية واستمرار هيمنة الأنشطة الاستخراجية والأولية على الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الأفريقية التي تخضع في معظمها إلى هيمنة الشركات المتعدِّدة الجنسيات عليها، ما أدى إلى ضياع العديد من الفرص الاستثمارية للدول الأفريقية وحرمان اقتصاداتها من جميع مصادر الثروة والتي بدونها لن تتمكَّن الدول الأفريقية من تمويل أي استراتيجيات للتنمية والتكامل الإقليمي. وأظهرت تجارب عدد من المجموعات الإقليمية الدور الكبير الذي يؤديه تطوير السلاسل الإنتاجية الإقليمية في تعظيم فوائد التكامل الاقتصادي، وتنويع الاقتصادات، وتطوير القِيم المضافة لمختلف القطاعات الاستخراجية والتحويلية. كما يمكن الاستفادة من سلاسل الإنتاج الأفريقية في دخول أسواق جديدة من خلال تدعيم

تراكمات المنشأ الأفريقية والتي يمكن اعتمادها في اتفاقات التجارة الحرة مع باقي دول العالم لتطوير الصادرات الأفريقية الإجمالية. ولتسهيل ذلك، تبرز أهمية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في فتح الاقتصادات الأفريقية فيما بينها وتنمية الاستثمارات والمبادلات التجارية وتدعيمها بسياسة دعم للصناعات التحويلية التي تعتمد على الموارد الطبيعية الأفريقية. فالصناعات النسيجية والغذائية تُعتبر من أهم فرص التنويع الاقتصادي في ليبيا التي يمكن أن تزدهر مباشرة بعد رفع القيود على التجارة والاستثمار مع باقي البلدان الأفريقية حيث يمكن الاستفادة من زراعات القطن والمواد الزراعية لتطوير هذه القطاعات على أن يتم تصدير المنتجات إلى أفريقيا والبلدان العربية التي ترتبط مع ليبيا باتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

دال. تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية

أظهرت التجارب العالمية أهمية التكامل الضريبي بموازاة التكامل التجاري. ويكمن التحدي الرئيسي للقارة الأفريقية في مدى قدرتها على تغيير باقي سياساتها الاقتصادية لجعلها رافداً مهماً لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حتى يكون الاندماج فاعلاً وعميقاً وخالياً من التشوهات التي قد تجعل من تحرير التجارة خطراً على بعض القطاعات. لذلك من المهم أن تسعى ليبيا مع باقي الدول الأطراف إلى دفع المفاوضات نحو تركيز آلية لمراقبة التشوّهات في السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية التي تؤثر مباشرةً على تنافسية الدول الأطراف فيما بينها والتي قد تعيق، وبدرجات مختلفة، تحقيق العوائد المرجوة من إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ومن بين السياسات التي تتطلب تنسيقاً كبيراً الضرائب على أرباح الشركات، وتشوّهات أسعار الصرف، والضرائب غير المباشرة، وسياسات الدعم. وبالإضافة إلى السياسات الكلية، لتنسيق السياسات الاقتصادية القطاعية والمعايير الفنية دور أساسي ومتزايد في تسهيل ودعم التكامل الاقتصادي الأفريقي. فلا يمكن مثلاً الوصول إلى منطقة تجارة أفريقية حرة وكاملة في ظل سياسات أسعار قطاعية تؤثر بشكل مباشر وثقيل على التنافسية بين البلدان الأفريقية، كتلك المرتبطة بأسعار عناصر الإنتاج من كهرباء وأنواع أخرى من الطاقة والمياه والخدمات المرتبطة بالعمليات الانتاجية. كما أن السياسات الضريبية القطاعية تؤثر بشكل كبير على تنافسية السلع الأفريقية فيما بينها، فيضطر العديد من البلدان إلى تطبيق قيود غير تعريفية للحدّ من عمليات الإغراق (قطاعات الصلب مثلاً التي تعتبر من القطاعات الكثيفة الاستهلاك للطاقة والتي تستفيد في بعض الدول من دعم كبير في أسعار الطاقة).

هاء. تسهيل التجارة والخدمات اللوجستية

على الرغم من أهمية تحرير التجارة في دعم النمو، فإن المستويات المرتفعة لتكاليف العمليات التجارية والتي تشمل تكاليف النقل والتأمين والتخليص الجمركي قد تمنع ليبيا من تحقيق جزء هام من الفوائد المرتقبة للتكامل التجاري الأفريقي من خلال تقليص تنافسية الواردات خاصة من المعدات والسلع نصف المصنَّعة. فكلما ارتفعت تكاليف المعاملات التجارية، ارتفعت كلفة الاستيراد وتقلَّصت القدرة التنافسية لصادرات البلدان المعنيّة. وتشير تقديرات المحاكاة إلى أن تقليص تكاليف النقل الدولي على التجارة البينية لليبيا مع الدول الأفريقية سيضاعف الفوائد في مجال نمو الصادرات والواردات الليبية مع دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وما زالت ليبيا ومعظم الدول الأفريقية تواجه تعقيدات مختلفة في

الخدمات اللوجستية، من نقل دولي وتأمين وتصاريح جمركية. ويمكن تلخيص الإصلاحات التي يتوجّب على ليبيا وباقي الدول الأطراف في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في ثلاثة مجالات أساسية: (1) تعزيز ربط البلدان الأفريقية بشبكات طُرق وسكك حديدية فيما بينها لتسهيل انسياب السلع بكلفة أقل، وفترة زمنية أقصر، وكفاءة أعلى؛ (2) إنشاء خطوط ملاحية إقليمية تقوم بالنقل المباشر بين موانئ البلدان الأفريقية من دون الحاجة إلى الشحن عبر موانئ خارج القارة، ما يرفع تكاليف الشحن؛ (3) التوجُّه نحو توحيد وتحديث الإجراءات الجمركية وإدخال الإصلاحات اللازمة لتبسيطها وبالتالي تيسير عملية التخليص الجمركي.

واو. تطوير قوانين التنافسية

تواجه ليبيا كمعظم الدول الأفريقية والعربية، سوء كفاءة استخدام عناصر الإنتاج وضعف مناخ الأعمال نتيجة لأسباب عديدة لا سيّما غياب التنافسية الذي أدى الى ارتفاع تكاليف الأعمال وتراجع تنافسية المنتجات والسلع الليبية. وللتقليص من القيود الناتجة عن ضعف التنافسية، لا بدّ أن تشرع ليبيا في تحرير القطاعات التنافسية، خاصة الخدماتية، عبر تسهيل الاستثمارات الخاصة الأجنبية والمحلية، لتنويع الخدمات المطروحة في السوق التي أثبتت أهميتها في تقليص التكاليف وتحسين الجودة. ومن أهم القطاعات التي يتوجب فتحها تماماً خدمات النقل والمصارف والتأمين والاتصالات إضافة الى قطاع توريد معدات ومدخلات الإنتاج مهما كانت مصادرها حتى تصبح ليبيا مستقطبة للاستثمارات.

زاي. توحيد السياسات التجارية

يجب أن يمثل الاتفاق خطوة فعّالة نحو توحيد السياسات التجارية التفاضلية لتكون جميعها خاضعة لرؤية اقتصادية موحّدة وواضحة المعالم وتنطلق من مبدأ المساهمة وتسهيل استراتيجيات التنمية والتنويع الاقتصادي على المديين المتوسط والطويل. ويؤدي وضع سياسة تجارية واضحة إلى تسهيل إجراءات التخليص الجمركي من خلال رفع التشعُّبات وتعدُّد القيود حسب المصدر. وتعتبر التجربة الأوروبية مثالاً يحتذى به في هذا المجال من خلال اعتماد سياسة تجارية قائمة على ثلاثة مبادئ أساسية ومترابطة: (1) توحيد السياسات التجارية بين الدول الأعضاء؛ (2) توحيد السياسات التجارية للدول الأوْلَى بالرعاية أي مع الدول التي لا ترتبط معها باتفاقات تجارة حرة؛ (3) العمل على مراحل تتطوّر بتطوّر الاتفاقات لكنها لا تتعارض معها.

حاء. خطوات عملية

يمكن لدولة ليبيا الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتحقيق الإصلاحات المقترحة عبر الخطوات العملية التالية:

- تعزيز نمو التجارة التي تسمح بتخصُّص الإنتاج وتوطينه لتنفيذه بأكثر الطُرق فعاليّة (استغلال المزايا النسبية).
- تحقيق وفورات الحجم وتكثيف المنافسة العادلة (خفض الأسعار وتحفيز الابتكار).
- إيجاد بيئة مواتية للأعمال التجارية مع الحدّ من أخطار سعر الصرف وتلك المرتبطة بالسياسات الحمائية.
- إزالة الحواجز غير الجمركية لتعزيز فوائد إقامة منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية.
- دعم التنمية الإقليمية من خلال دعم القطاعات الاقتصادية وتقوية البنية التحتية الإقليمية وإطلاق المشاريع الكبرى في قطاع التصنيع.
- إزالة العوائق أمام حركة عوامل الإنتاج.
- تعزيز التعاون النقدي.

- إنشاء آليات لوجستية وبنى تحتية مثل الممرات لتسهيل تدفق البضائع وعبورها عبر الحدود وحرية تنقُّل الأشخاص عبر منطقة أوسع من الإقليم للسماح لهم بعبور الحدود البحرية.
- تيسير تدفق رؤوس الأموال بين البلدان الأفريقية والمساهمة في نموها في إطار مشاريع استثمارية مشتركة خارج حدود الأراضي الوطنية.
- مواءمة السياسات في مجالات النقل والطاقة والاتصالات، التي تُعَدُّ الحلقات الضعيفة الرئيسية في بيئة الأعمال في أفريقيا.
- التموضُع الاستراتيجي للبلدان الأفريقية في سلاسل القيمة العالمية وتحقيق التحوّل الهيكلي لاقتصاداتها من خلال إعادة النظر في التجارة داخل التكتلات وفيما بينها، وتحقيق التكامل النقدي والمالي.
- اعتماد رؤية ليبية تؤدي إلى مزيد من التطوّر في تجارتها وتكاملها مع دول القارة، ولا سيما تلك التي تربطها معها علاقات تجارية (مصر وتونس والمغرب والجزائر).
- المواءمة بين اتفاقات التجارة الحرة التي أبرمتها ليبيا والالتزامات المتعدِّدة الأطراف والآفاق التي تتيحها العضوية الفعّالة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
- تحسين إدارة السياسات التجارية المشتركة، وحرية تنقُّل الأشخاص ورؤوس الأموال، والصادرات، والاستقطاب.
- التفاوض على اتفاقات شراكة ثنائية وإقليمية حتى ولو كانت عملية التكامل قارية، مع مراعاة خصوصيات كل منطقة بحيث يكون التكامل مع الدول الأفريقية مفيداً في عدة مجالات.
- الاضطلاع بدور هام في "الشراكة الثلاثية: أوروبا - ليبيا - أفريقيا" بهدف تعظيم التكامل بين الشمال والجنوب-جنوب بسبب الموقع الجغرافي للبلاد الذي يسهِّل روابطها مع الدول في القارتين.
- ضمان أن يكون تصديق ليبيا على الاتفاق جزءاً من شراكة مربحة للجانبين تولِّد فرصاً للتكامل العميق على المستويين الإقليمي والقاري.

المرفق

جدول المرفق 1. قيمة واردات ليبيا منذ عام 2010 والبلدان الرئيسية (13 شريكاً رئيسياً)

الوحدة: آلاف الدولارات

البلدان المصدّرة	القيمة المستوردة في عام 2010	القيمة المستوردة في عام 2011	القيمة المستوردة في عام 2012	القيمة المستوردة في عام 2013	القيمة المستوردة في عام 2014	القيمة المستوردة في عام 2015	القيمة المستوردة في عام 2016	القيمة المستوردة في عام 2017	القيمة المستوردة في عام 2018	القيمة المستوردة في عام 2019	القيمة المستوردة في عام 2020	القيمة المستوردة في عام 2021	القيمة المستوردة في عام 2022
المجموع	20,685,791	7,185,648	22,306,235	26,010,726	18,301,366	12,791,431	10,102,532	9,338,294	13,346,373	15,541,424	12,405,917	17,711,276	15,255,355
تركيا	1,932,370	747,629	2,139,440	3,131,864	2,166,246	1,420,062	906,392	880,729	1,498,326	2,069,669	1,653,078	2,769,426	2,841,054
الصين	2,061,358	720,379	2,384,239	2,834,679	2,157,612	1,895,780	1,211,185	1,028,537	1,433,045	2,451,593	1,880,409	2,129,030	2,373,287
إيطاليا	3,574,582	848,939	8,89'3059	3,782,520	2,930,464	1,649,055	1,190,224	1,230,626	1,426,509	1,390,764	1,000,600	1,434,191	2,269,285
اليونان	724,283	223,340	1,008,617	990,498	295,072	165,630	367,142	301,507	506,180	451,368	719,366	1,189,819	1,922,724
بلجيكا	301,250	124,289	317,973	333,260	238,159	136,723	134,106	122,933	229,483	291,119	255,697	792,210	1,359,974
ألمانيا	1,276,847	451,566	909,847	1,305,069	732,278	389,672	330,033	323,685	382,551	484,379	400,816	681,788	559,475
إسبانيا	336,167	152,607	488,481	616,136	753,282	441,135	378,173	625,216	713,123	468,723	346,849	366,732	440,047
هولندا	346,029	298,265	516,932	630,570	328,958	216,737	174,172	216,133	391,261	595,311	576,854	535,765	371,303
جمهورية كوريا	1,410,549	180,912	1,076,690	1,064,595	893,844	544,338	717,440	280,482	425,119	632,102	337,967	428,530	366,876
البرازيل	456,173	101,098	422,336	500,900	391,821	147,870	141,496	160,898	228,129	279,360	166,445	313,404	320,013
الولايات المتحدة الأمريكية	665,534	307,239	549,022	864,518	531,856	231,337	190,108	134,882	243,859	412,009	289,956	295,287	290,964
تايلند	244,295	99.375	349,974	409,485	227,163	103,997	124,977	107,875	134,943	216,049	176,716	188,595	234,772
فرنسا	1,299,046	316,378	694,343	1,063,804	346,921	764,602	194,510	183,171	233,077	210,048	171,319	208,182	229,606

المصدر: إحصاءات قدمتها السلطات الليبية.

جدول المرفق 2. قيمة صادرات ليبيا منذ عام 2010 والبلدان الرئيسية (12 شريكاً رئيسياً)

الوحدة: آلاف الدولارات

البلدان المستوردة	القيمة المصدّرة في عام 2010	القيمة المصدّرة في عام 2011	القيمة المصدّرة في عام 2012	القيمة المصدّرة في عام 2013	القيمة المصدّرة في عام 2014	القيمة المصدّرة في عام 2015	القيمة المصدّرة في عام 2016	القيمة المصدّرة في عام 2017	القيمة المصدّرة في عام 2018	القيمة المصدّرة في عام 2019	القيمة المصدّرة في عام 2020	القيمة المصدّرة في عام 2021	القيمة المصدّرة في عام 2022
المجموع	49,077,304	18,753,431	59,226,064	42,798,695	20,937,417	11,663,151	9,815,159	19,575,476	30,835,633	29,521,627	9,462,457	32,903,947	37,112,728
إيطاليا	16,272,856	5,529,960	16,582,501	10,746,709	6,045,378	3,793,778	1,997,765	3,147,269	4,952,584	5,278,304	1,970,301	7,470,057	10,468,093
إسبانيا	4,443,769	1,029,102	4,272,351	2,561,147	1,144,490	661,241	948,441	2,464,112	4,029,679	4,274,405	705,180	3,427,177	3,962,478
ألمانيا	4,111,635	2,769,151	7,123,366	6,216,478	2,290,880	1,335,118	610,039	2,840,230	4,069,908	4,386,707	849,480	3,659,917	3,764,764
الصين	4,515,615	2,063,575	6,375,902	2,038,928	726,370	949,536	370,966	1,356,945	4,742,280	4,816,497	827,065	3,271,548	2,933,438
اليونان	1,857,507	440,093	2,173,302	1,529,976	901,076	294,378	148,473	575,106	961,899	671,896	58,317	1,023,240	2,537,457
فرنسا	6,263,209	2,779,310	5,520,683	4,273,043	2,471,439	941,813	561,359	1,565,372	2,697,979	1,595,339	529,215	2,175,808	2,269,354
الولايات المتحدة الأمريكية	2,186,740	666,411	2,554,198	2,622,122	231,535	167,149	245,277	1,435,039	1,447,572	1,572,465	224,895	2,239,657	2,245,819
هولندا	910,221	552,252	1,668,930	2,072,539	1,523,997	604,328	314,966	552,941	387,094	197,618	121,072	1,692,680	2,103,117
تايلند	30,306	122,269	19,539	72,067	334	5	42,708	114,888	393,971	483,882	326,818	1,155,874	1,959,942
المملكة المتحدة	1,938,514	668,516	2,707,679	1,928,739	526,573	103,886	323,260	1,086,081	833,525	253,506	88,852	1,548,301	1,589,514
النمسا	983,843	415,540	816,239	618,485	814,905	399,152	353,230	418,843	1,058,627	930,844	138,575	892,715	771,877
تركيا	425,652	139,763	416,152	306,670	259,010	195,796	161,021	247,965	367,010	483,502	1,674,297	821,796	767,019

المصدر: إحصاءات قدمتها السلطات الليبية.

جدول المرفق 3. قيمة واردات ليبيا منذ عام 2010 والبلدان الرئيسية (الدول الأفريقية)

الوحدة: آلاف الدولارات

البلدان المصدّرة	القيمة المستوردة في عام 2010	القيمة المستوردة في عام 2011	القيمة المستوردة في عام 2012	القيمة المستوردة في عام 2013	القيمة المستوردة في عام 2014	القيمة المستوردة في عام 2015	القيمة المستوردة في عام 2016	القيمة المستوردة في عام 2017	القيمة المستوردة في عام 2018	القيمة المستوردة في عام 2019	القيمة المستوردة في عام 2020	القيمة المستوردة في عام 2021	القيمة المستوردة في عام 2022
جنوب أفريقيا	30,922	12,585	6,782	21,644	5,212	2,816	6,654	1,998	401	3,997	3,484	2,145	4,184
مدغشقر	0	0	22	116	44	19	0	17	12	99	15	68	304
زامبيا	38	0	0	0	3	0	0	0	0	0	0	575	0
ليبيريا								35	0	0	0	8	
السودان			864	696	5,070	585	633	301	450				
جيبوتي													
الكونغو	7	5	31	57	77	38	0	0	196	0	0	1	
أنغولا	0	0	0	0	0	864	23	36	42	15	1	0	
غينيا	0	0	32	7	685	0	3						
جمهورية أفريقيا الوسطى	0	0	0	5	0	0	0	0	0	0	0	0	
نيجيريا	1,684	866	253	1,083	1,192	1,352	170	249	725	44	286	916	
جزر القمر	0	0	0	0	0	0	0	0	7	0	0	0	
موريتانيا	184	128	109	147	0	68	13	94	780	101	47	72	
توغو	0	5	0	3	10	0	0	0	4	0	126	39	
مالي	300	0	91				198	124	800	0			
بوتسوانا	0	13	347	0	0	0	0	28	25	2	47	11	
بوروندي	0	0	0	0	0	3	0	0	0	0	0	0	

البلدان المصدّرة	القيمة المستوردة في عام 2010	القيمة المستوردة في عام 2011	القيمة المستوردة في عام 2012	القيمة المستوردة في عام 2013	القيمة المستوردة في عام 2014	القيمة المستوردة في عام 2015	القيمة المستوردة في عام 2016	القيمة المستوردة في عام 2017	القيمة المستوردة في عام 2018	القيمة المستوردة في عام 2019	القيمة المستوردة في عام 2020	القيمة المستوردة في عام 2021	القيمة المستوردة في عام 2022
الكاميرون	580	161	0	181	13	249	281	91	0	74	127	29	
بنن	27	630	37	72	49	7	8	0	8	53	69	162	
إثيوبيا	127	137	11,547	1,902	1,943	2,360	1,430	2,190	884	521	3,134	5,001	
غابون	9,666	578	3,313	10,921	9,078	1,717	4,017	2,115	2,450	4,838	10,241	6,028	
كينيا	225	334	834	1,302	1,467	1,343	1,245	459	301	1,217	528	2,041	
ملاوي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
موريشيوس	80	0	0	6	0	0	0	0	0	0	0	0	
المغرب	37,904	29,662	81,218	87,219	36,443	68,386	89,592	74,894	85,784	88,066	67,964	76,750	
النيجر	172	59	357	568	173	245	256	432	4,952	470	163	717	
رواندا	0	0	0	0	0	0	0	0	15	0	18	0	
السنغال	565	0	375	3,150	196	301	29	486	7	62	5	0	
زامبيا	345	3	23	0	8	0	38	25	0	0	46	0	
تونس	732,335	784,732	828,478	868,975	667,786	540,044	442,725	393,624	497,326	540,378	449,564	642,507	
أوغندا	45	0	280	50	49	30	0	20	289	168	231	171	
مصر	1,220,406	556,746	1,439,304	1,277,117	990,328	569,001	596,314	440,883	640,549	838,914	572,846	796,170	
جمهورية تنزانيا المتحدة	7	0	0	548	5	311	0	433	244	272	44	476	
بوركينا فاسو	0	5	94	29	120	54	7	0	3	69	1	5	
ناميبيا	649	190	225	1,145	1,006	237	0	88	1	341	12		
غانا	175	29	43	47	2,633	0	0	29	16	1			

البلدان المصدّرة	القيمة المستوردة في عام 2010	القيمة المستوردة في عام 2011	القيمة المستوردة في عام 2012	القيمة المستوردة في عام 2013	القيمة المستوردة في عام 2014	القيمة المستوردة في عام 2015	القيمة المستوردة في عام 2016	القيمة المستوردة في عام 2017	القيمة المستوردة في عام 2018	القيمة المستوردة في عام 2019	القيمة المستوردة في عام 2020	القيمة المستوردة في عام 2021	القيمة المستوردة في عام 2022
الجزائر	30,741	11,377	6,549	22,443	36,427	22,515	31,053	18,940					
السودان (قبل عام 2012)	1,798	914											
المجموع	2,068,982	1,399,159	2,381,208	2,299,433	1,760,017	1,212,545	1,174,689	937,591	1,236,271	1,479,702	1,108,999	1,533,892	4,488

المصدر: إحصاءات قدمتها السلطات الليبية.

جدول المرفق 4. قيمة صادرات ليبيا منذ عام 2010 والبلدان الرئيسية (الدول الأفريقية)

الوحدة: آلاف الدولارات

البلدان المستورِدة	القيمة المصدّرة في عام 2010	القيمة المصدّرة في عام 2011	القيمة المصدّرة في عام 2012	القيمة المصدّرة في عام 2013	القيمة المصدّرة في عام 2014	القيمة المصدّرة في عام 2015	القيمة المصدّرة في عام 2016	القيمة المصدّرة في عام 2017	القيمة المصدّرة في عام 2018	القيمة المصدّرة في عام 2019	القيمة المصدّرة في عام 2020	القيمة المصدّرة في عام 2021	القيمة المصدّرة في عام 2022
جنوب أفريقيا	15	3	127	62	19	11	10	288	2	1	1	17	16,477
زامبيا	0	28	1,779	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
ليبيريا								0	0	0	0	70	
جمهورية الكونغو الديمقراطية						0	0	0	0	0	1	0	
السودان			88	72	213	1,475	2,340	12,575	2,805				
الكونغو	6	44	18	152	98	1	0	3	1	0	0	111	
أنغولا	1,333	711	23	86	626	2	1	0	5	0	0	0	
غينيا	1	5	21	14	15	18	49						
ليسوتو	0	0	91	140	5	0	0	0	0	0	0		
جمهورية أفريقيا الوسطى	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
نيجيريا	37	167	9	3,135	59	29	20	54	60	39	5	181	
بابوا غينيا الجديدة		0	0							0	0	0	
غينيا - بيساو				0	14	0	0	12	0				
جزر القمر	1	627	0	40	0	0	23	0	0	0	0	0	
موريتانيا	58	83	83	493	417	252	412	443	340	615	239	387	

البلدان المستوردة	القيمة المصدَّرة في عام 2010	القيمة المصدَّرة في عام 2011	القيمة المصدَّرة في عام 2012	القيمة المصدَّرة في عام 2013	القيمة المصدَّرة في عام 2014	القيمة المصدَّرة في عام 2015	القيمة المصدَّرة في عام 2016	القيمة المصدَّرة في عام 2017	القيمة المصدَّرة في عام 2018	القيمة المصدَّرة في عام 2019	القيمة المصدَّرة في عام 2020	القيمة المصدَّرة في عام 2021	القيمة المصدَّرة في عام 2022
توغو	240	7,703	0	2,062	0	4798	20	47	0	3	3	13	
سيشيل	86	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0		
مالي	877	0	11				2,332	294	352	444			
بوروندي	2	0	0	0	0	9	0	0	0	0	0	0	
الكاميرون	110	1	0	2,429	7	3,787	12	102	1,691	35	1,333	10	
بنن	45	24	15	57	22	23	231	4	19	32	42	45	
إثيوبيا	18,099	17,013	0	13,998	0	0	0	0	680	0	12	0	
غابون	103	8	2	0	19	50	0	0	0	0	0	1	
غامبيا	23	0	0	0	10	3	0	3	0	14	0	95	
كوت ديفوار	1,736	23	81	273	2,102	4,229	26	1,508	6,109	45	1	15	
كينيا	25	0	393	75	98	1,857	0	0	0	0	1	0	
ملاوي	0	0	2	0	0	3	0	0	0	0	0	0	
موريشيوس	0	51	13	0	0	0	1	0	0	0	0	0	
موزامبيق	0	1	0	7	3	37	0	1	0	0	0	0	
النيجر	153	26	252	2,692	687	1,617	3,727	1,776	191	305	400	124	
رواندا	0	0	0	0	0	0	0	45	0	0	0	0	
السنغال	2	27	1	1	0	1	1,574	3,258	4,999	34	5	321	
زمبابوي	0	0	0	0	0	0	0	0	23	0	0	0	
أوغندا	14	13	264	77	43	67	10	7	0	0	0	241	

البلدان المستوردة	القيمة المصدَّرة في عام 2010	القيمة المصدَّرة في عام 2011	القيمة المصدَّرة في عام 2012	القيمة المصدَّرة في عام 2013	القيمة المصدَّرة في عام 2014	القيمة المصدَّرة في عام 2015	القيمة المصدَّرة في عام 2016	القيمة المصدَّرة في عام 2017	القيمة المصدَّرة في عام 2018	القيمة المصدَّرة في عام 2019	القيمة المصدَّرة في عام 2020	القيمة المصدَّرة في عام 2021	القيمة المصدَّرة في عام 2022
جمهورية تنزانيا المتحدة	4	0	928	14	101	102	0	0	0	0	0	0	
بوركينا فاسو	220	840	42	28	7	6,011	955	2,145	2,444	20	111	0	
ناميبيا	0	0	228	0	0	0	0	0	0	0	0		
غانا	3,389	42	432	4,245	919	4,039	282	8,249	4,102	223			
السودان (قبل عام 2012)	16,140	172											
إريتريا													
مصر	336,064	60,676	141,833	99,813	50,094	97,971	91,435	42,163	66,553	154,478	35,591	63,740	
تونس	283,749	22,383	315,413	409,024	56,346	19,459	29,961	36,309	52,780	69,523	57,413	77,560	
المغرب	44,174	13,614	23,502	15,434	22,112	3,584	11,056	20,313	55,464	20,227	13,703	36,434	
الجزائر	25633	7801	88540	316585	3626	8132	0	287					
المجموع	732,339	132,088	574,191	871,008	137,662	157,567	144,477	129,886	198,620	246,038	108,861	179,365	16,477

المصدر: إحصاءات قدمتها السلطات الليبية.

جدول المرفق 5. توزيع بنود التعريفة الليبية على مستوى HS8 حسب الفصول وحسب معدل التعريفة

الفصل	عدد الخطوط	0 في المائة	5 في المائة	10 في المائة	30 في المائة	محظور
1	35	6	23	1	2	3
2	68	50	5	0	0	13
3	224	222	0	0	2	0
4	35	34	1	0	0	0
5	14	1	11	0	0	2
6	16	2	7	0	7	0
7	72	72	0	0	0	0
8	70	70	0	0	0	0
9	39	39	0	0	0	0
10	26	26	0	0	0	0
11	27	27	0	0	0	0
12	50	41	6	0	0	3
13	10	1	8	0	0	1
14	7	0	7	0	0	0
15	48	42	3	0	0	3
16	44	38	0	0	0	6
17	19	19	0	0	0	0
18	16	16	0	0	0	0
19	31	31	0	0	0	0
20	79	66	0	0	0	13
21	32	32	0	0	0	0

الفصل	عدد الخطوط	0 في المائة	5 في المائة	10 في المائة	30 في المائة	محظور
22	24	6	1	0	0	17
23	27	6	21	0	0	0
24	37	10	10	0	17	0
25	68	1	67	0	0	0
26	36	0	36	0	0	0
27	51	0	51	0	0	0
28	185	0	185	0	0	0
29	403	0	403	0	0	0
30	41	40	1	0	0	0
31	23	22	1	0	0	0
32	48	9	39	0	0	0
33	40	0	40	0	0	0
34	34	0	34	0	0	0
35	16	1	15	0	0	0
36	13	0	13	0	0	0
37	29	0	29	0	0	0
38	121	20	101	0	0	0
39	135	3	131	0	1	0
40	83	3	80	0	0	0
41	37	0	37	0	0	0
42	22	2	20	0	0	0
43	13	0	12	0	1	0
44	137	1	134	0	2	0

الفصل	عدد الخطوط	0 في المائة	5 في المائة	10 في المائة	30 في المائة	محظور
45	8	0	8	0	0	0
46	11	0	11	0	0	0
47	21	0	21	0	0	0
48	105	5	97	0	3	0
49	26	0	19	6	1	0
50	10	0	10	0	0	0
51	38	0	38	0	0	0
52	142	0	142	0	0	0
53	23	0	23	0	0	0
54	82	0	82	0	0	0
55	125	0	125	0	0	0
56	30	1	29	0	0	0
57	29	0	29	0	0	0
58	46	0	46	0	0	0
59	24	1	23	0	0	0
60	53	0	53	0	0	0
61	133	0	133	0	0	0
62	128	0	128	0	0	0
63	51	6	45	0	0	0
64	27	0	27	0	0	0
65	8	0	8	0	0	0
66	8	0	8	0	0	0

الفصل	عدد الخطوط	0 في المائة	5 في المائة	10 في المائة	30 في المائة	محظور
67	8	0	5	0	3	0
68	53	0	52	1	0	0
69	28	0	28	0	0	0
70	74	3	67	4	0	0
71	75	0	75	0	0	0
72	167	0	167	0	0	0
73	125	0	125	0	0	0
74	48	0	48	0	0	0
75	17	0	17	0	0	0
76	37	0	37	0	0	0
77	8	0	8	0	0	0
78	9	0	9	0	0	0
79	5	0	5	0	0	0
80	56	0	56	0	0	0
81	65	1	62	0	2	0
82	37	0	35	0	2	0
83	568	17	551	0	0	0
84	310	10	299	0	1	0
85	25	0	24	0	1	0
86	121	10	84	27	0	0
87	26	0	26	0	0	0
88	37	1	25	0	11	0
89	149	31	116	0	2	0

الفصل	عدد الخطوط	0 في المائة	5 في المائة	10 في المائة	30 في المائة	محظور
90	50	0	40	0	10	0
91	17	0	0	17	0	0
92	18	0	18	0	0	0
93	59	4	55	0	0	0
94	44	3	37	2	2	0
95	53	11	35	0	7	0
96	19	0	19	0	0	0
المجموع	6,021	1,063	4,762	58	77	61

المصدر: التعريفة الجمركية حسب النظام المنسق وفق تعديلات 2022م؛ إصدار الإدارة العامة للشؤون الفنية/قسم التعريفة الجمركية الليبي.

منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التي دخلت حيّز التنفيذ في 1 كانون الثاني/يناير 2021، هي أحد المشاريع الرئيسية لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وأكبر منطقة تجارة حرة في العالم من حيث عدد الدول الأعضاء إذ تضم 54 دولة وثماني مجموعات اقتصادية إقليمية. وينضوي الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، من ناحية القوانين والبروتوكولات المنظمة لها، في مجموعة الاتفاقات الموسعة والمواكبة لأهم الاتفاقات التجارية التفاضلية الحديثة في العالم. وبالرغم من أهمية هذا الاتفاق لمسار التنمية في أفريقيا وجهود الدول الأعضاء في تطوير اقتصاداتها وتنويع أسواقها، فهو يطرح تحديات خاصةً لاقتصادات الدول التي تتسم بهيمنة القطاع النفطي وضعف التنويع الاقتصادي، والتي تحتاج إلى فترة زمنية معقولة لتركيز سياسات التنويع الاقتصادي، واكتساب التنافسية المطلوبة لاقتحام الأسواق العالمية، ومنافسة السلع المستوردة من الدول الشريكة في الاتفاق.

وقد أشار هذا التقرير الى أن الاقتصاد الليبي يحتاج إلى تطوير استراتيجية متكاملة للتنويع الاقتصادي والشروع في تطبيقها قبل الالتزام الكامل ببنود الاتفاق والذي يعتبر شرطاً أساسياً لنجاح ليبيا في مسار التكامل والاندماج الإقليمي؛ وإلى ضرورة الانضمام إلى الاتفاق لكن بالمعايير التي تضمن مستقبل وقدرة ليبيا على التنويع الاقتصادي؛ وإلى وضع سياسات مصاحبة تشمل جميع المؤثرات في السياسة الاقتصادية والتي يجب أن تعتمد على مشروع وطني طموح لتسهيل التجارة ودفع الاستثمار والتصدير. ويطرح التقرير مجموعة من التوصيات التي في حالة تطبيقها يمكن لليبيا الشروع في عملية التفاوض للانضمام من خلال تحديد التزاماتها التجارية مع الدول الأعضاء والسياسات الاقتصادية الكفيلة بدفع دور التجارة الخارجية في مسار التنمية والتطوير في ليبيا.

2301438A